Nile Journals

Nile Journal for Commercial, Legal and Information Systems Science

المجلد الرابع- العدد السادس- أغسطس ٢٠٢٤

مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

إعداد

د/ رشا حامد حسانين محمد غيث

مدرس القانون بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية بالتجمع الخامس

المستخلص

استهدفت الدراسة الحالية تحديد الفجوات الحالية لتطبيق الشمول المالي وتعميم المنتجات والخدمات الخاصة بالصرف على العدد الأكبر من الأشخاص، والمؤسسات خاصة التي تتسم بالتهميش من ذوى الدخل الذي يتسم بالمحدودية. فقد أشارت الكثير من الدراسات على وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحديد عدة فجوات شائعة تشمل نقص الوعي والتثقيف المالي للمستهلك ، ونقص المهارات والخبرات، والبنية التحتية التكنولوجية، والقوانين والتنظيمات. بناءً على تلك النتائج، توصي الدراسة بأهمية اتخاذ الإجراءات التالية لتطبيق الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة :

- تحسين الأوضاع القانونية بما يعمل على تحقيق استقرار مالي قوى .
- أن يتم تفعيل مجموعة من الآليات التي تسهم في حماية المتعاملين مع التكنولوجيا الرقمية.
- تعديل القواعد لعمليات الدفع عن طريق الهاتف المحمول لتقديم تسهيلات لحاملي المحافظ الإلكترونية في التصرف بحرية في التحويلات المالية.
- خفض تكلفة المعاملات البنكية، وتوفير تسهيلات تسمح بالوصول لمختلف شرائح المجتمع .
- يجب توافر الجهود لنشر الوعي المالي وزيادة التثقيف في الدول العربية .

الكلمات الافتتاحية

الشمول المالي – القطاع المالي – كورونا – المدفوعات الرقمية – التنمية المستدامة .

Abstract:

The current study aimed to identify the current gaps in the application of financial inclusion and the dissemination of exchange products and services to the largest number of people, especially marginalized institutions with limited income. Many studies have pointed to a strong relationship between financial inclusion and sustainable development, and a descriptive analytical approach has been adopted, and several common gaps have been identified, including lack of Consumer Financial Awareness and education, lack of skills and experience, technological

infrastructure, laws and regulations. Based on those findings, the study recommends the importance of taking the following actions to apply financial inclusion in order to achieve sustainable development

* Improving the legal situation in order to achieve strong financial stability . * A set of mechanisms that contribute to the protection of digital technology users should be activated.

* Amending the rules for mobile payment operations to provide facilities for e-wallet holders to freely dispose of money transfers. * Reducing the cost of bank transactions and providing facilities that allow access to various segments of society .

Key Words :Financial inclusion-financial sector-Corona-digital payments-sustainable development .

المقدمة

يعدَ القطاع المالي في وقتنا الحاضر واحد من أهم المعايير والمؤشرات الدالة على مستوى التنمية المستدامة والتطور الحضري، حيث يتم قياس تقدم الدول بتقدم المؤسسات المالية فيها، لا سيما إذا اعتمدت هذه الأخيرة على تطبيقات تكنولوجية وأنظمة ذكية حديثة. ففي السنوات القليلة الماضية، شهد القطاع المالي تغييرات غير مسبوقة، مدفوعة برقمنة سريعة شملت مختلف فروعه، والتي تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي، التي تشمل المؤسسات والمتعاملين معها من الأفراد، باعتبار المواطنين أحد ركائز التنمية التي بدونها لا يمكن اكتمال منظومة الاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي.

وبناء على ما سبق تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، وذلك بفضل تعزيز الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية بما يسهم في خلق حالة من التنافسية بين المؤسسات، وتحسين مستوى المعيشة داخل الدولة، والعمل على خفض معدلات الفقر. خاصة بعد أن أثبتت التجارب الدولية أن الشمول المالي يلعب دوراً بارزاً في دفع اقتصاديات الأمم، خاصة في ظل الجهود، التي تبذلها البنوك المركزية والتجارية لتوطيد أواصر التعاون ونشر الثقافة المصرفية في الدول، حيث تعهدت دول العالم خلال العقد الأخير، بتحقيق الشمول المالي عن طريق إتمام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات المالية والمصرفية الرسمية. من خلال تعميم الخدمات والمنتجات المالية الرسمية على مختلف شرائح

المجتمع بما فيها الحسابات المصرفية، أو خدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، بالإضافة إلى خدمات التمويل والائتمان.

بحيث تبرز أهمية الشمول المالي في قدرته على تحقيق الاستقرار المالي، وزيادة نصيب القطاع الرسمي على حساب غير الرسمي، فضلاً عن توفير المزيد من السيولة لتمويل المشروعات القومية العملاقة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث سيُمثل الشمول المالي محوراً اجتماعياً مهماً لمحدودي ومتوسطي الدخل؛ من خلال ضمان وصول الخدمات المالية إليهم ممثلة في توفير الخدمات الادخارية أو القروض الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تسهم في إقامة مشروعات تعمل بدورها على مساعدة الأسرة منخفضة الدخل على تحسين مستوى دخلها. مع عدم إغفال حقوق أصحاب الشركات في الحصول على قروض منخفضة الفائدة، لتحسين مستوى دخلهم، وزيادة الإنتاج في شتى المجالات وتشغيل العمالة ورفع مستوى الأجور .وعليه فقد أصبح الشمول المالي حاليًا محور اهتمام الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية، بفضل امتلاكه كذلك على عدد من المميزات التي تخلق حالة من التنافس بين المؤسسات المالية، التي تسهم في جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، وتقنين بعض التعاملات المالية غير الرسمية، التي يضطر المواطنين غير المتعاملين مع القطاع المصرفي إلى اللجوء إليها، بسبب عدم وجود ما يناسبهم من خدمات مالية بالقطاع المالي الرسمي.

واليوم ومع ظهور أزمة كورونا التي دفعت العالم أجمع إلى تطوير معاملاتها المالية من أجل تطبيق معايير التباعد الاجتماعي، والحفاظ على سلامة الأفراد وأمنهم أصبح من الضروري اهتمام الدول بتوسيع نطاق الشمول المالي لديها، من خلال تمكين الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً والمستثناة من قطاعات الصيرفة التقليدية من المشاركة في الدورة الاقتصادية، عبر دعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما سيساهم في تعزيز آفاق النمو وخلق لفرص الشغل وتحسين مستوى المعيشة. خاصة مع إشارة التقارير الصادرة عن "البنك الدولي: إلى أن التقديرات الأولية لعام ٢٠٢٠، تشير إلى تأثيرات جائحة كورونا السلبية على معدلات الفقر، وأن هناك ما بين (٨٨ إلى ١١٥) مليون شخص سيسقطون في براثن الفقر المدقع، مع وجود احتمالية بدفع ما بين (٦٨ إلى ١٣٥) مليون شخص سوف يسقطون في براثن الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب عدم

الاستدامة خاصة في مجال المناخ[1]. الأمر الذي يدعو إلى ضرورة اتجاه الدول نحو تعزيز خطط التنمية المستدامة الخاصة بها مع التركيز على العنصر البيئي، مع تطوير أدوات الشمول المالي التي تتناسب مع هذه التغيرات السريعة ومحو أمية الأفراد الرقمية في التعامل مع الرقمنة المالية في ظل وجود عدد كبير من الأفراد في مصر ممن يجهلون بطرق التعامل مع هذه الأدوات الحديثة، إلى جانب تخوفهم الشديد منها.

ونظراً لأهمية موضوع الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، فقد ارتأينا أن نناقشه من خلال ما يلي:

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تلعب الأنظمة المالية الحديثة تلعب دوراً مهماً، في ترسيخ أساسيات الدول المتقدمة، بحيث ينعكس تقدم الخدمات المالية على كافة الأنظمة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتي تُعدّ أساس ودعامة التطور، وبناء على ما سبق فقد سعت دول العالم وعلى رأسها مصر إلى التحول لنظام المدفوعات الرقمية، وعملت جاهدة على تعزيز الناتج الاقتصادي، ودعم الاقتصاد الوطني، بما يسهم في خفض معدلات الفقر، وتحسين مستوى معيشة الأفراد. ومن هنا ينطلق البحث الحالي من تساؤل رئيسي وهو:

ما دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق رؤية الدولة للتنمية المستدامة في ٢٠٣٠؟

وعلى ذلك فإن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات.

١) ما العلاقة بين مفهوم الشمول المالي والتنمية المستدامة؟

٢) ما أهداف الشمول المالي، وما واقعه في الدول العربية؟

٣) ما الضوابط التي تعزز دور الشمول المالي في الدول العربية بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص؟

٤) ما النتائج المترتبة على تفعيل دور الشمول المالي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؟

٥) ما انعكاسات الشمول المالي على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر؟

---

[1] البنك الدولي (٧ أكتوبر ٢٠٢٠). الفقر: عرض عام، من خلال الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

ثانياً: أهمية الدراسة:

أصبح مفهوم الشمول المالي، يحتل مكانة هامة داخل الدول المتقدمة، حيث يلعب دوراً بارزاً في تحقيق برامج التنمية المستدامة، الأمر الذي جعله محور اهتمام عدد كبير من الحكومات والجهات المالية الرقابية داخل وخارج مصر بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، ويرجع ذلك إلى تأثيراته المتعددة، ولذلك فقد أصبح الشمول المالي من الموضوعات التي تحظى باهتمام البنك المركزي المصري في الآونة الأخيرة.

و تتجلي أهمية دراسة دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لما يلي:

١. الاهتمام بالعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي.
٢. تسليط الضوء على الجوانب التي يرسخها الشمول المالي والتي تتمثل في تجميع الفئات المهمشة مالياً من أصحاب الدخل المنخفض، وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودفعهم للتعامل مع الجهاز المصرفي. خاصة وأنه من حق كل فرد أو مؤسسة في المجتمع أن تتوفر لها الخدمات المصرفية والمنتجات المالية بكل أنواعها وبما يتناسب معها.
٣. النظر إلى الخطوات التي تعزز التحول الرقمي للاقتصاد المصري والاستفادة من الإمكانات التي يمكن أن توفرها صناعة المدفوعات الرقمية.
٤. البحث عن التجارب الدولية في هذا الشأن و المقارنة الفعالة فيما بينها والوقوف على الاستفادة التي تمكنت من تحقيقها من خلال التحول نحو الشمول المالي ، لبيان الدور العملي للشمول المالي في إحداث الفارق الإيجابي في لاقتصاد القومي من جهة وتعزيز خطط الدولة في مجال التنمية المستدامة التي جاءت من خلال أجندة وطنية أطلقتها الدولة في فبراير ٢٠١٦، لكي تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة، بحيث تستند "رؤية مصر ٢٠٣٠" على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، كما تعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي) [١].

---

[١] الهيئة العامة للاستعلامات (٧ يوليو ٢٠٢٠). استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، من خلال الرابط التالي:
https://www.sis.gov.eg/Story/118142/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-(%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030)?lang=ar

٥. كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن نحو ٢,٥مليار نسمة حول العالم لا يحصلون على خدمات مالية رسمية، وأن ٧٥% من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة لفتح حساب مالي. وأن عدد المدخرين في المؤسسات الرسمية حول العالم من البالغين لا يتجاوز ٢٥%[١]. وبذلك فتذليل المصاعب أمر ضروري لتحقيق شمول مالي ومستدام.

ثالثاً: الهدف من الدراسة:

١- بيان الصورة الحقيقية للشمول المالي ومفهومة ونشأة، واتجاهاته المعاصرة.

٢- تسليط الضوء على مجالات أنظمة الشمول المالي لدعم ركائز الاقتصاد القومي .

٣- إبراز دور الشمول المالي ودراسة الخدمات المالية التي يقدمها للمؤسسات المالية بالفعل وإمكانية تطوير هذه الخدمات، مع مراعاة احتياجات الأفراد داخل الدولة.

٤- بيان العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، ووضعه في مصر.

٥- التعرف على متطلبات الشمول المالي لمصر، ودوره لدعم المشروعات الصغيرة .

٦- التعرف على أهمية الشمول المالي كأداة لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة:

تتمثل الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث في قلة الكتابات والإسهامات المتخصصة في الجانب المتعلق بدور الشمول المالي في دعم التنمية المستدامة. إلى جانب حجو الكثير من التغيرات المتلاحقة خلال الفترة الماضية بداية من شهر يناير وحتى اليوم والتي دفعت العالم أجمع إلى التحول في عجالة إلى المعاملات المالية الرقمية لتقليل فرص الإصابة بفيروس كورونا كوفيد-١٩ المستجد والذي راح ضحيته ملايين الأفراد حول العالم. وبالتالي كان من الضروري الإحاطة التامة بقدر كبير بأنظمة الشمول المالي في مصر مع بيان التوجه المستقبلي لها في هذا الشأن، وما يمكن أن تضيفه إلى رؤية الدولة الوطنية لعام ٢٠٣٠، ومراعاة حالة الكساد الاقتصادي التي أصابت الكثير من الدول حول العالم أجمع والتي وقفت أمامهم الدول مصدومة لفترة طويلة.

[١] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٨). الشمول المالي في مصر: هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟ القاهرة، ص٢.

خامساً: منهجية الدراسة:

أن طبيعة إشكالية هذا البحث وكذلك الطبيعة العلمية والعملية ستلعب دوراً أساسياً في اختيار وتحديد المنهج الذي سيتم إتباعه، إذا يعتمد اختيار المنهج على نوعية البحث ومدى ملائمته لطبيعة مضمون البحث ومن هذا المنطلق سوف نستعين في بحثنا هذا بالمنهج الوصفي التحليلي، **وذلك على الشكل التالي:**

- **المنهج التحليلي:** والذي يساعد على الدراسة التفصيلية لمختلف الإشكالات التي يطرحها الشمول المالي.
- حيث ستتناول الدراسة تحليل المفاهيم العامة للشمول المالي بشكل عام، وعلاقته بالتنمية المستدامة بشكل خاص، وأهم التجارب الدولية المعنية باستخدام الشمول المالي في زيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الرفاهية للمواطنين، ودوره في اجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، وتقنين بعض التعاملات المالية غير الرسمية، التي يضطر المواطنين غير المتعاملين مع القطاع المصرفي إلى اللجوء إليها، بسبب عدم وجود ما يناسبهم من خدمات بالقطاع المالي الرسمي.
- **المنهج الوصفي:** والذي من خلاله يتم التحدث عن الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للشمول المالي، التي يمكن أن يوفرها، والتي تعود على الاقتصاد القومي المصري بالنفع،ودراسة التجارب الدولية. بحيث يسهم هذا المنهج في النهاية للوصول لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي يمكن من خلالها تعزيز الشمول المالي في مصر وجعله يتواكب مع مستجدات العام الحالي والأعوام القادمة التي لا يمكن أن تخلو من التحول نحو الرقمنة المالية، والتي تراعي كافة فئات المجتمع وعدم تهميش أي منهم.

- سادساً: خطة الدراسة:

المبحث التمهيدي: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي والتحديات التي تواجه تطبيقه.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

المبحث الأول: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الثاني: التجارب العربية والمصرية في تحقيق الشمول المالي.

المطلب الأول: التجارب العربية في تحقيق الشمول المالي.

المطلب الثاني: التجارب المصرية في تحقيق الشمول المالي.

المبحث الثالث: آليات تطبيق الشمول المالي في مصر.

المطلب الأول: المحاور الأساسية التي يقوم عليها الشمول المالي.

المطلب الثاني: دور التكنولوجيا المالية في دعم أنظمة الشمول المالي.

الخاتمة: والتي من خلالها تم التوقف على أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات وتوصيات البحث.

المبحث التمهيدي

الإطار المفاهيمي للشمول المالي والتنمية المستدامة.

يتضمن هذا المبحث الحديث عن الشمول المالي من خلال أربعة مطالب وهي المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي والتحديات التي تواجه تطبيقه، بينما يتضمن المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة، أما المطلب الثالث فيتضمن: انعكاسات الشمول المالي على التنمية المستدامة.

المطلب الأول

مفهوم الشمول المالي والتحديات التي تواجه تطبيقه.

أولاً: مفهوم الشمول المالي

يمكن إرجاع مفهوم الشمول المالي إلى عام ١٩٠٤ عندما حدثت الحركة التعاونية في الهند، وذلك في قسم الدراسات الإدارية في المعهد الهندي للتكنولوجيا في الهند[١].

ويمكن القول بأنه منذ خمسينات القرن الماضي بدأت تظهر هناك أفكار تنادي بأهمية زيادة قدرة الفقراء على الوصول للبنوك والاستغناء عن مقرضي الأموال الذين يستغلون سلطتهم الاحتكارية ويتقاضون أسعار فائدة مرتفعة للغاية، الأمر الذي دعي الأمم المتحدة إلى مطالبة جميع البلدان إلى تزويد كافة القطاعات بالخدمات المالية التي تتناسب معها، وبتكلفة بسيطة تتناسب مع قدرات المزارعين والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر [٢].

إلا أن المفهوم بصورته الحالية لم يظهر إلا في عام ١٩٩٣ في دراسة "ليشون وثرفت" التي قدمها حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، والتي تناول بها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان

---

[1] Akhil Damodaran (2013). Financial Inclusion: Issues and Challenges, Akgec International Journal of Technology, Vol. 4, No. 2, pp5٤.

[٢] خالد إبراهيم سيد أحمد (٢٠١٨). الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، ع٤، ص٣.

المنطقة للخدمات المصرفية، وبحلول عام ١٩٩٩ بدأ استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. [١]

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧، بدأ مفهوم الشمول المالي يعود إلى السطح مرة أخرى، حيث ظهرت توجهات دولية تقوم على اتخاذ مجموعة من التسهيلات التي تسهم في وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة [٢]. وحينذاك تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي، ويضم عدد ٩٤ دولة من الدول النامية ممثلة في ١١٩ مؤسسة موزعة وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل هذا التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء، وكذلك مساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية [٣].

ويقصد بالشمول المالي(Financial Inclusion) العملية التي يتم من خلالها تعزيز إتاحة كافة الخدمات والمنتجات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية لكافة الفئات من دون وجود أي استثناءات تقوم على الانتشار الجغرافي، أو ارتفاع تكلفة الخدمات أو محدوديتها إلخ[٤].

ويبدأ الشمول المالي بوجود وديعة أو حساب معاملات في بنك أو مؤسسة مالية أو عن طريق مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول، والتي يمكن استخدامها لادخار وتلقي المدفوعات أو دفعها، وعلى الرغم من ذلك فتشير الإحصائيات إلى إنه حتى عام ٢٠١٤ كان هنا ٢ مليار بما يعادل ٣٨% من البالغين الذين يحق لهم عمل حساب في البنك ولكنهم لم يقوموا بذلك [٥].

---

[١] مروان بن قيدة (٢٠١٨). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي البليدة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، ع١٨، ص٧٢.

[2] Peterson K Ozili (July 2020). Financial inclusion research around the world: A review, Financial inclusion research around the world: a review, p. 6.

[٣] أرشد عبد الأمير جاسم الشمري (٢٠١٨). الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية، مجلة الكلية الإسلامية، كلية الدراسات العليا، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص١٩٧.

[4] Ramananda Singh& , Sankharaj Roy (2015) Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement, Asian Journal of Research in Business Economics and Management, Research in Business Economics and Management, Vol. 5, No. 1, pp 12-13.

[5] Demirguc-Kunt, Asil & Klapper, Leora and Singer, Dorothe (2017) Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, World bank group, p1.

بينما قام التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، بتعريف الشمول المالي على أنه الوضع الذى يتمتع عنده كافة الأفراد بإمكانية الوصول والاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية، والتي تتنوع ما بين (المدفوعات، والادخار، والتحويلات، والائتمان، والتأمين) بطريقة تتسم بالمسئولية والاستدامة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة[١].

وفي تقرير البنك الدولي الصادر لعام ٢٠١٤ حول مؤشرات الشمول المالي أشار إلى أن الشمول المالي هو النسبة الفعلية للسكان من مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان[٢].

كما قدمت بعض الأدبيات مفهوم الشمول المالي على أنه قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية، عبر توفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد أو توفير الخدمات بنوعية جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية مستخدمي هذه الخدمات، كما عرفته على أنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية لكي تشمل كافة شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، بما يسهم في تمكين المجتمع ككل، وتعزيز الاستقلال المالي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تعزز الاستخدام الأمثل للموارد[٣].

كذلك يمكن تعريف الشمول المالي على أنه إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع لكي تشمل كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية[٤].

بينما عرفته كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCED" وكذلك الشبكة الدولية للتثقيف المالي "INEE" على أنه: العملية التي تسعى إلى تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية ذات الصفة الرسمية والتي تخضع للرقابة، مع توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من كافة شرائح المجتمع، مع العمل على تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، لتعزيز الرفاهية المالية للأفراد وتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي [٥].

---

[١] خالد محمد الشرمان (٢٠١٩). الشمول المالي والأداء الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن، ص٤٣.

[2] World Bank (2014). Global Financial Development Report 2014 : Financial Inclusion, available at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16238.

[٣] معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٦). الشمول المالي، إضاءات، السلسلة الثامنة، ع٧، الكويت، ص١.

[٤] محمد زكريا (٢٠١٣). دور البنوك المركزية واتحادات البنوك في تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك، اتحاد المصارف العربية، ج١، ص٧.

[٥] صبري نوفل (٢٠١٨). الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، ع٦٦٧، مصر، ص١٨.

اما اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر عرفا الشمول المالي على أنه يشي إلى مدى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات والمناطق الجغرافية على كافة الخدمات التي تتيحها المؤسسات المالية الرسمية، والاستفادة منها بتكلفة معقولة وفى الوقت المناسب، وبالقدر المطلوب وبما يتناسب مع احتياجاتهم[١].

أما البنك المركزي المصري فقد عرف الشمول المالي على أنه إتاحة الخدمات المالية المختلفة مثل: (الحسابات البنكية وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان وغيرها) من خلال المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك وشركات التمويل متناهي الصفر والبريد.. الخ[٢].

ويعنى الشمول المالي بقدرة الأفراد والمؤسسات في المجتمع المصري إلى الوصول إلى الأدوات والمنتجات المالية تكافي قدراتهم واحتياجاتهم المادية، كما يتم تعريف الشمول المالي على أنه الخدمات المالية التي تقدمها البنوك على سبيل المثال الحسابات البنكية، التأمينات، الخدمات الخاصة بالدفع والتحويلات المالية، التمويل والائتمان، وغيرها من خدمات البنوك، بالإضافة إلى أن الشمول المالي يهتم بإتاحة هذه الخدمات المتعددة والمتنوعة من خلال المؤسسات المالية الرسمية بالدولة مثل البنوك الرسمية وشركات ومؤسسات التمويل متناهي الصغر والبريد إلى غير ذلك [١]

ونحن من جانبنا نرى أن الشمول المالي هو إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها ؛ وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المصرفية. فهو يستلزم تقديم مجموعة شاملة من الخدمات تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً[٢].

---

[١] اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر (فبراير ٢٠١٦). مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ص١٢٠.

[٢] البنك المركزي المصري (٢٠١٨) الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، الصادرة عن البنك المركزي المصري، مصر، ص١.

[١] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٨). الشمول المالي في مصر، هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، مركز هردوا لدعم لتعبير الرقمي، القاهرة، ص٧.

[٢] اتحاد المصارف العربية (٢٠١٧). الشمول المالي حاجة عربية للحد من الفقر، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، ع ٤٣٦، اتحاد المصارف العربية، ص١٢.

بحيث يمكن بيان ركائز الشمول المالي على الشكل الحالي[١]:

شكل رقم (١) ركائز الشمول المالي

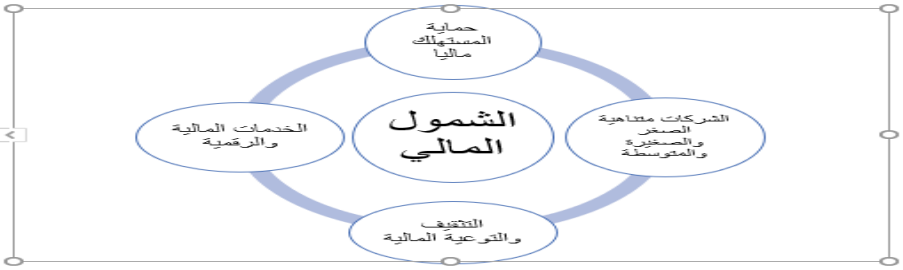

ومن خلال التعريفات المختلفة يمكن ملاحظة عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي، وهي:

- أن الشمول المالي يتيح الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية مثل الادخار والائتمان، التأمين والتحويل وخدمات الدفع المصرفية الأخرى إلى جميع الأسر والشركات القابلة للتمويل بتكلفة معقولة [٢].
- القدرة المالية، إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية.
- استخدام المنتجات والخدمات المالية: الانتظام التكرار ومدة الاستخدام.
- جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمة مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع[٣].

ومن خلال العرض السابق يمكن القول بأن مفهوم الشمول المالي يتمحور حول توفير الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من الجمهور على أن تتسم هذه الخدمات بالسهولة والمرونة والجودة وانخفاض التكلفة،

---

[١] رنا بدوي (٢٠١٦). الشمول المالي، البنك المركزي المصري، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، ص٣.

[2] Akhil Damodaran (2013) Financial Inclusion: Issues and Challenges, Akgec International Journal Of Technology, Vol. 4, No. 2, p54.

[٣] أحمد فؤاد خليل (٢٠١٥). آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، كليو الحقوق، جامعة الزقازيق، ص٩.

واتساع قاعدة انتشارها جغرافياً، وهو الأمر الذي يحتاج بصورة كبيرة إلى تنمية ثقافة استخدام الأدوات المالية، مع العمل على الاهتمام بالبنية التحتية المالية [١].

وقد تولت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول التابعة للتحالف العالمي "AFIDWG" وضع مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر في الشمول المالي:

- الفائدة والملاءمة: وهي تعني اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- الاتساق: والذي يتم في إطار اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- التوازن: بمعني أن تناول الشمول المالي لجانبي العرض من حيث (الوصول للخدمات المالية)، وكذلك الطلب (تسهيل الاستفادة من هذه الخدمات).
- المرونة: يرتبط الشمول المالي بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة. والتي تختلف باختلاف الظروف والموارد المتاحة في الدول؛ بالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن الدول من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة[٢].
- البراغماتية: ويعني الاستناد قدر المستطاع على المعلومات والبيانات المتاحة والمتوفرة من أجل خفض الجهد والتكلفة المبذولين.
- الطموح: ويتم قياسه بشكل دقيق، وهو ما يستوجب بذل المزيد من الموارد والجهود الإضافية من أجل مقابلة الشروط الرئيسية المحددة[٢].

ويجب التأكيد على أن التطورات الأخيرة المحيطة بأزمة COVID-19 زادت من فرص انتشار وتعزيز الشمول المالي في المستقبل. بسبب النكسات الشديدة التي عانى منها الاقتصاد الحقيقي، سواء بشكل مباشر من الفيروس ونتيجة لعمليات الإغلاق وإجراءات التباعد الاجتماعي المعقدة، والتي أضعفت من قدرة المقترضين على السداد، وبالتالي تشكل تحديات لبقاء العديد من المؤسسات المالية. ولكن على الجانب

---

[1] Mai Mostafa Awad & Nada Hamed Aid (Jan- Feb 2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A case study on Egypt, IOSR Journal of Economics and finance (IOSR-JEF), Vol. 9, No. 1, p.12

[٢] هيام سالم زيدان أحمد (٢٠١٩). الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر، "دراسة مقارنة"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر الثالث لكلية التجارة، مج١، ص١٢٢.

[٢] جلال الدين بن رجب (٢٠١٨). احتساب مؤشر ُمر ّكب للشمول المالي وتقدير العالقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص٢.

الإيجابي نجد أن الحاجة السريعة إلى الاعتماد على المعاملات المادية الرقمية جعلت الكثير من الأسر والشركات تتحول من النقد إلى الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية[١]. وبالتالي فإن هذه الأزمة قد تشكل فرصة فعلية لا مجال للاستغناء عنها في تطبيق الشمول المالي.

ثانياً: طبيعة الشمول المالي.

إن أهمية تعزيز مستندات الشمول المالي تتمثل في كونه ينعكس إيجابياً على وجه تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى النمو الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى، كما يعمل تعزيز الشمول المالي على خفض مستويات المخاطر التي تواجها النظام المالي والمؤسسات المالية [٢].

ولهذه الأسباب وغيرها حظى الشمول المالي على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية في معظم الدول، كما أن المؤسسات المالية والمصرفية نفسها، أصبحت اليوم أكثر اهتماماً في السعي لتحسين انتشارها والوصول إلى عدد أكبر من شرائح المجتمع، عبر تطوير ابتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف هذه الفئات[٢]. وتعود طبيعة الشمول المالي إلى العلاقة الوثيقة بين تحقيق الشمول المالي، والاستقرار المالي والاقتصادي، فالشمول المالي يهدف إلى حصول كافة شرائح وفئات المجتمع خاصة محدودي الدخل على الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بتكلفة معقولة، وتشير الدراسات إلى أن عدم تحقيق الاستقرار المالي يحدث نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من البنك المركزي أو تعرض النظام المالي لصدمات ناتجة عن غياب المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والادخار الفعلي في المجتمع، وبالتالي فإن ضعف قدرة الدولة على توجيه ت المدخرات إلى الفرص الاستثمارية بشكل كفء وفعال يزيد من تعرض النظام المالي

---

(1) Adolfo Barajas, et.al. (2020). Financial Inclusion: What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn?, IMF Working Papers describe research in progress by the author(s) and are published to elicit comments and to encourage debate. p. 7.

[٢] نعمة، نغم حسن و حسن، السيد احمد نوري (٢٠١٨) مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، بحث منشور بالمؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، بغداد، مج٢، ص ٣١.

[٢] بنك الكويت الدولي (مايو ٢٠١٥). الشمول المالي في دولة الكويت الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، ص٨.

للصدمات، كما تنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار المالي، وبالتالي فإن تحقيق الشمول المالي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي [١].

ولذلك فإن البنك الدولي قام بتحديد أهم مكونات وأبعاد الشمول المالي فيما يلي[٢]:

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية:

- والذي يشير إلى نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية والتي من بينها: (البنوك، ومؤسسات التمويل الصغرى، ومكاتب البريد).
- تحديد الغرض من الحسابات (حسابات شخصية أو حسابات تجارية).
- تحديد عدد المعاملات (الإيداع والسحب).
- الطريقة التي يمكن من خلالها الوصول إلى الحسابات المصرفية والتي من بينها: (أجهزة الصراف الآلي، وفروع البنك).

البعد الثاني: الادخار:

- نسبة البالغين الذين قاموا بادخار جزء من المال خلال أخر ١٢ شهر في المؤسسات المالية الرسمية.
- نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال أخر ١٢ شهر باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية.
- نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار بطرق أخرى خلاف ذلك مثل الادخار في المنزل خلال أخر ١٢ شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض:

- نسبة البالغين الذين اقترضوا في أخر ١٢ شهر من مؤسسة مالية رسمية.

---

[١] مركز هيردو (٢٠١٨). مرجع سابق، ص١٨-١٩. ووفاء حمدوش (مايو ٢٠١٧). مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حالة الدول العربية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، ص١٢٤، ١٢٥- ١٢٦.

[٢] جلال الدين بن رجب (يونيو ٢٠١٨). دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ص٢، ٣.

- نسبة البالغين الذين اقترضوا في أخر ١٢ شهر من مصادر تقليدية غير رسمية والتي من بينها الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.

البعد الرابع: المدفوعات:

- نسبة البالغين الذين استخدموا حساب رسمي حصلوا من خلاله على الأجور أو المدفوعات الحكومية في أخر ١٢ شهر.
- نسبة البالغين الذين استخدموا حساب رسمي من اجل ارسال أو استقبال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال أخر ١٢ شهر.
- نسبة البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال خلال أخر ١٢ شهر.

البعد الخامس: التأمين:

- نسبة البالغين الذين قاموا باتخاذ إجراءات للتأمين أنفسهم.
- نسبة البالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك، كما يقومون بتأمين أنشطتهم مثل تأمين المحاصيل ومواشي، والتأمين ضد الكوارث الطبيعية مثل هطول الأمطار والعواصف.

ثالثاً: محددات وركائز الشمول المالي:

يمثل حجم تكلفة المشاركة في المعاملات المصرفية أحد محددات الشمول المالي، وتتمثل في التكاليف الثابتة للمعاملات والرسوم السنوية العالية، ومتطلبات التوثيق المستندي، وغيرها من الحواجز الأخرى للوصول للخدمات المصرفية[١]. إضافة إلى ذلك، فإنه بمجرد دخول النظام الائتماني، يجب على رجال الأعمال أن يقوموا بتقديم الضمانات من أجل الاقتراض. وبالتالي فإن حجم أو قيمة الضمان هي محدد آخر للشمول المالي، مما يؤثر على مبلغ الائتمان المتاح. وهناك مشكلة ثانية تنشأ من المعلومات غير المتماثلة بين البنوك والمقترضين. وتتسبب تلك المشكلة في ارتفاع تكلفة الوساطة المالية واختلاف تكليف الاقتراض من شركة لأخرى. ومن ثم، فإن الشركات قد تختار عدم الاقتراض حتى عندما يكون الائتمان متاحاً.

[١] أحمد فؤاد خليل (٢٠١٥). مرجع سابق، ص١٣.

وقد رأي بعض الباحثين أن الشمول المالي يرتكز على الدعائم التالية[١]:

- حماية المستهلك مالياً.
- التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- التثقيف والتوعية المالية.
- الخدمات المالية الرقمية.

ويجب التأكيد أن الشمول المالي يحتل أهمية خاصة لدى كافة الجهات الرقابية المالية لارتباطه الوثيق بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية. فالتقدم في الشمول المالي يسهم في تعزيز الاستقرار المالي، عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة للأطراف المتعاملين بشأن حجم المخاطر المحتملة والعائد على الاستثمار المقترح وينتج عن ذلك حدوث مخاطر ائتمانية مرتفعة ومخاطر عدم السداد مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار[٢]. كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى تعزيز عدم الاستقرار المالي. وقد أوضحت بعض الدراسات أن ضعف النظام المالي يشير إلى أن الأسواق الناشئة من الممكن أن تتعرض للكثير من الأزمات بسبب امتناع عدد كبير من المستثمرين الدوليين عن الاستثمار في سندات الدين المقومة بالعملة المحلية للدولة مما يسبب مزيد من عدم الاستقرار المالي.

أما بالنسبة إلى تحديات تطبيق منظومة الشمول المالي في مصر، فعلى الرغم أن الشمول المالي يُستهدف منه توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك مفيد للطرفين: البنوك والعملاء، إلا أن هناك عدة عوائق تحول دون انتشاره منها ما يلي[١]:

- أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد، وهؤلاء يفضلون التعامل مع الحكومة بأي شكل، ويعتبرون البنك جزءا من الحكومة ويمكن في اعتقادهم أن ينقل بيانات عن تعاملاتهم المالية للضرائب وغيرها من الأجهزة الحكومية.

---

[١] أحمد عاطف عبد الرحمن (٢٠١٩). الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، مجلة المال والتجارة، جامعة القاهرة، ص٢.
[٢] هيام سالم زيدان أحمد (٢٠١٥). مرجع سابق، ص١٣١.
[١] أحمد عاطف عبد الرحمن (٢٠١٩). مرجع سابق، ص٣.

- قطاع آخر لا يفضل التعامل مع البنوك باعتبارها في تصورهم تتعامل بالربا، ورغم وجود عدد من البنوك الإسلامية ونوافذ إسلامية للعديد من البنوك التقليدية، إلا أن جانباً من هؤلاء يري أن البنوك الإسلامية تتعامل في أذون وسندات الخزانة ذات الفائدة الثابتة.
- بعض المتعاملين مع البنوك لديهم تجربة سلبية تتمثل في ضياع وقت طويل لمجرد صرف شيك أو حوالة ويتساءل هؤلاء إذا كان هذا الزحام الشديد بصالات فروع البنوك حالياً، فكيف سيكون الأمر لو استجاب الناس لدعوة الشمول المالي، والبعض يشكو ارتفاع قيمة العمولات والرسوم التي تحصل عليها البنوك.
- الغلاء وارتفاع الأسعار وعدم توافر فوائض يمكن إيداعها بالبنوك لدي قطاع عريض من السكان، ورغم أن الشمول المالي يشمل الحصول على القروض وهو ما يحل مشكلة نقص السيولة، إلا أن ارتفاع نسبة الفائدة حالياً معوق آخر، حيث حصلت بعض المشروعات الصغيرة على قروض بفائدة تصل إلى ٢٨%.

كما تتمثل التحديات التي تقابل الشمول المالي بشكل عام ما يلي:

- زيادة مستوى الأمية على مستوى القطاع المالي، وهو ما ينتج عنه العديد من المشكلات للمواطنين.
- انخفاض في مستوى الوعي المصرف لعدد من العملاء حين التعامل مع المؤسسات المالية على المستوى الرسمي.
- زيادة تكلفة إجراء المعاملات المالية، وزيادة نسبة البطالة كذلك، وسوء التوزيع الجغرافي لماكينات الصرف الآلي والبنوك[١].
- كما تتمثل أبرز التحديات التي تواجه الشمول المالي الفقراء الموجودين في المناطق الحضرية، والتي لا تستفيد من الخدمات المالية بشكل كامل، نتيجة للتكلفة التي تقع على عاتق الفقراء.
- صعوبة فهم اللغة الرسمية الخاصة بالشمول المالي، لما تحتويه على العديد من الإجراءات الغير مريحة في استخدام الخدمات المالية[٢].
- عدم وجود مكاتب ائتمان كافية، وهو ما يسبب مخاطر بالنسبة للعميل[٣].

---

[١] أحمد محمود محمد النقيرة، وأحمد محمد عبد الحي نور الدين (٢٠١٩). دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج ٤٩، ع٢، ص ٤٣٤.

[2] Richa Aggarwal (2014). Financial Inclusion in India: Challenges and Opportunities, International Journal of Research, Vol. 1, No 4, p 564-565.

[3] Anita Gardeva & Elisabeth Rhyne (2011). Opportunities and Obstacles to Financial Inclusion Survey Report, Center for Financial Inclusion Publication, p.13.

تتمثل الركائز الأساسية للشمول المالي فيما يلي[٣]:

١. أن يتم توفير بيئة تنظيمية وقانونية ملائمة لدعم مبادئ الشمول المالي؛ عبر إصدار وتعديل كافة الأنظمة والتعليمات واللوائح الحالية.

٢. أن يتم تحقيق مبدأ الانتشار على المستوى الجغرافي عبر التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، مع مراعاة والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات المالية مع التركيز على مقدمي التمويل متناهي الصغر. مع تطوير نقاط وصول لمختلف الخدمات المالية كوكلاء البنوك، وتعزيز خدمات الهاتف البنكي، وكذلك نقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها من مشتقات الشمول المالي، بما يتفق مع قوانين الدولة.

٣. العمل على تعزيز نظم الدفع والتسوية عبر تيسير وتسهيل تنفيذ العمليات المالية في بمرونة في عامل الوقت والتي تضمن استمرار تقديم الخدمات المالية[١].

٤. أن تكون هناك الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة، وأن يتم اتخاذ خطوات جادة من أجل تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى [١]. والتي يجب التأكيد على أنها من متطلبات الفترة الحالية.

٥. أن يتم توفير قواعد بيانات شاملة تسهم في تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وتطوير قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم[٢].

٦. كذلك يجب أن تتولى المؤسسات المالية مهمة اتخاذ مجموعة من التطبيقات التي تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها العملاء، عبر وضع أطر تنظيمية، تكفل لهم الحق في الحصول على

---

[٣] جلال حسن حسن عبد الله (٢٠١٩). دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر الثالث لكلية التجارة، مج٢، ص٢٥٢.

[١] جلال حسن حسن عبد الله (٢٠١٩). مرجع سابق، ص٢٥٦.

[1] Thangaraj Ravikumar (November 2019). Digital Financial Inclusion: A Payoff of Financial Technology and Digital Finance Uprising in India, International Journal of Scientific & Technology Research, Vol.8, No.1, P.3434.

[٢] عبد الحليم عمار غربي (أبريل٢٠١٨). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي، الاقتصادات العربية نموذجاً، مجلة بيت المشورة، قطر، ع ٨، ص٩٥، ٩٦.

مختلف الخدمات المالية بصورة تتسم بالشفافية والإفصاح بما يضمن حصولهم على حقوقهم كاملة مع عدم الإضرار بمصالحهم[١]

٧. الحصول على معاملة عادلة وتتسم بالمساواة خلال جميع مراحل تعاملها مع المؤسسات المالية، كذلك يتعين على المؤسسات المالية أن تمنح العملاء مزيداً من الاهتمام والعناية، دون تميز.

٨. الالتزام بضوابط الإفصاح والشفافية بحيث توفر المؤسسات المالية المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات بصورة تتسم بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة، وألا يتحمل العملاء أي مشقة للحصول على تلك المعلومات [٢].

٩. أن تقوم المؤسسات المالية بوضع خطط والبرامج والآليات المناسبة لزيادة وعي العملاء بكافة المعاملات المصرفية لرفع مستوي الوعي لديهم بما يمكنهم من التعرف على كافة ما يقدم من خدمات، ومنتجات مصرفية بما يسهم في مساعدتهم على اتخاذ قرارات مدروسة وتوجيههم للجهات المناسبة التي تمدهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها.

١٠. أن تلتزم المؤسسات المالية باتباع عملها بسلوك مهني يأخذ في عين الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة للعملاء.

١١. أن يتم حماية العملاء ضد الاحتيال المالي، من خلال وضع أنظمة رقابية داخلية تتسم بالكفاءة والفاعلية، للحد من عمليات الاحتيال أو حتى إساءة استخدام الخدمات المالية.

١٢. أن يتم اتباع قواعد تسهم في تحقيق أفضل مستوى من سرية المعلومات، والتي تكفل حماية المعلومات المالية للعملاء، بحيث لا يجوز الاطلاع عليها أو كشفها إلا وفق الضوابط التي أقرتها القوانين.

١٣. إعطاء العناية الكافية لمعالجة شكاوى العملاء وتظلماتهم بصورة وعادلة وسريعة، وأن تتضمن البنوك آلية داخلية تسهم في حل النزاعات مع العملاء [٣].

---

[١] بنك الكويت المركزي (٢٠١٥). دليل حماية عملاء البنوك، ص٨، ١٠.

[٢] حنين محمد بدر عجور، (٢٠١٧) دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العمالاء: دراسة حالة - البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ١٤-١٥.

[٣] اتحاد المصارف العربية (فبراير ٢٠١٧). واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث، ص٨.

١٤. تطوير خدمات مالية تلبي احتياجات العملاء: وتيسير الحصول على الخدمات المالية وتقديمها للأفراد وكافة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم هذه المنتجات والخدمات، عبر تخفيض الرسوم والعمولات، مع تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات [١]

١٥. كما يتوجب على المؤسسات المالية الاهتمام بتثقيف العملاء عبر إعداد خطة وطنية تعمل على تعزيز مستويات التعلم والثقافة المالية، لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدي الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى هذه العملية[٢].

١٦. وأن يتم العمل على وضع خطة تقوم على تحقيق التعاون بين المصارف العربية لزيادة جهوده في تشجيع الابتكار في تصميم منتجات مالية تتواكب بصورة مستمرة مع احتياجات الفئات المستبعدة، مع ابتكار خدمات وأدوات مالية تتماشى مع احتياجات الفقراء والشرائح المستبعدة، على أن تتواكب مع تحديث منظومة أسواق المال عبر زيادة عمقها الاستثماري، وتوسيع قاعدة المتعاملين معها [٢].

المطلب الثاني

مفهوم التنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

في بداية عام ١٩٧٢م أشار مجموعة من الباحثين وعلى رأسهم الباحث "دونيلا ميدوز" إلى حدود النمو الذي يواجه البشرية من قبل المعضلات والمخاوف الوجودية، ولقد أقر مجلس إدارة برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة عام ١٩٨٣م بضرورة إجراء تقييم شامل متكامل للمشاكل البيئية وتوفير مجموعة من المبادئ الخاصة بإدارة البيئة والتنمية المستدامة [٣]. ومع القيام بنشر تقرير اللجنة العالمية المهتمة بالبيئة والتنمية والخاصة بلجنة برونتلاند تم تبني مصطلح التنمية المستدامة رسميا عام ١٩٨٧[٤].وكان الهدف منه زيادة الوعي

---

[١] أسيا سعدان، نصيرة محاجبية(٢٠١٨). واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، والمغرب)، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج١٠، ع٣، ص٧٥٠.

[٢] إيمان محمد فؤاد محمد الشاذلي (٢٠١٩). أهمية الشمول المالي وسياسات تحقيقه، دار محمود، القاهرة، ص٣٥.

[٢] اتحاد المصارف العربية (فبراير ٢٠١٧). مرجع سابق، ص٩.

[3] Janis Zvirgzdins, Janis Vanags (2020). SUSTAINABLE DEVELOPMENT SYSTEM – REALITY OR NECESSITY , Institute of the Civil Engineering and Real Estate Economics, Riga Technical University, Latvia, Journal of critical Reviews, P9816..

[٤] فيروز زروخي، ولطفي مخرومي، وفاتح غلاف (٢٠١٨). التنمية المستدامة في دولة قطر بين الواقع والأموال، مجلة التنمية الاقتصادية، مج٣، ع ٦، ص ٨٥.

الكامل بالفساد البيئي الموجود آنذاك، حيث يرجع مفهوم التنمية المستدامة بصورة رئيسية إلى المشاكل البيئية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصادر الطاقة المتعددة، وقد تم تعريف مفهوم التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند الذي تم نشره عام ١٩٨٧م، من قبل اللجنة العالمية للبيئة، وتم توصيف التنمية بأنها تطوير طبيعي لتلبية احتياجات الإنسان في الوقت الحاضر دون أن يمس بقدرة الأجيال التالية وعلى احتياجاتهم الطبيعية ، وقد أكد العديد من الباحثين أن مفهوم التنمية المستدامة تدور حول أن الأرض التي نعيش عليها لم نرثها من آبائنا وأجدادنا، ولكننا نرثها ونحافظ عليها لأطفالنا وأجيالنا القادمين[١].

وقد أعطي قبول هذا المصطلح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية سياسية إلى حد ما، حيث أدي بدوره أيضاً إلى تطوير مبادئ التنمية المستدامة خلال عام ١٩٩٢ من قبل القادة وصناع القرار الرئيسيين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية WCED في مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل. وقد قدم روبرت سولو الخبير الاقتصادي تعريف بديل للاستدامة سنة ١٩٩٣، وأشارت إلى إن الاستدامة لا تعني توريث الأجيال القادمة شيئا بعينه، ولكن العمل على تزويدهم بكل ما يحتاجونه، وذلك لضمان عيش الأجيال القادمة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي تنعم به الأجيال الحاضرة [٢]. وقد قامت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بتعريف التنمية المستدامة بكونها تعمل على تلبية الاحتياجات الخاصة بالوقت الحاضر، مع الاحتفاظ بنصيب الأجيال القادمة التي تعمل على سد احتياجاتهم[٣].

كما أشار البعض إلى أن التنمية المستدامة هي ما تعمل على تلبية احتياجات الأفراد في المستقبل بدون المساس بقدرة وامكانيات الأجيال القادمة أو الاقتراب من احتياجاتهم الخاصة، فهو بمثابه الحفاظ على الموارد المتعددة واستدامتها في البيئة لتلبية الاحتياجات المالية والاجتماعية والإدارية [٤]. وعرفتها جمعية الإداريين الأمريكيين بكونها استجابة إدارة المؤسسات إلى الاهتمام بالمجتمع بشكل عام وإحداث تعديل في توقعات المستهلك، والاستمرار في عمل المشاركات الفردية الخاصة بالأنشطة التجارية التي تستهدف لعمل ثروة

---

(1) Hamadouche & Sofiane (2020). The Importance of Top Management Support in Building a Responsible and Sustainable Corporation: A Case Study of Dubai Civil Aviation Authority, thesis, Abdulhamid Bin Badis Mostaganem University, Faculty of Economic and business sciences, 2020, P 176.

[٢] نادية إبراهيمي (٢٠١٦). الصحة: أهم الأهداف العالمية للتنمية البشرية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، ع٤٤، ص ١٩٦.

[٣] صالح قروف (٢٠١٩) أثر تطبيق نظام الإدارة المتكاملة للجودة والبيئة والصحة على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مج١٣، ع٢، ص ٢٨٦.

(4) Hadda Rebbouh (2020). Promoting Energy Efficiency in the Building Sector as a Mechanism for Mainstreaming Sustainable Development Survey: Survey of the Residential Sector in Algeria 2000 – 2017, Entrepreneurial Journal of Business Economics, Hassiba Ben Bouali Chlef University, P89 .

اقتصادية، كما تعرف بكونها الإحساس بالالتزام بوضع معايير معينة خلال صناعة القرار الاستراتيجي وحين قيامها بتقييم القرارات من الناحية الأخلاقية، ولذلك ينبغي التسليم باتخاذ الصالح لرفاهية كافة المجتمع[١]. وتشير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بأنها التنمية التي تقوم بتلبية احتياجاتها الراهنة من غير أن تمس بقدرة الأجيال المستقبلية من أجل إشباع حاجاتهم، كما تشير التنمية المستدامة بكونها النشاط الاقتصادي الذي يعمل على إحداث الرفاهية الاجتماعية مع الحرص على الموارد الطبيعية المتوفرة، وأقل قدر من الإساءة إلى البيئة وأقل قدر من الأضرار [٢]. وأشار البعض إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يدور حول تقييم المشاريع الاستثمارية من حيث فعاليتها في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإيجاد التوازن بين هذه المكونات، مع العلم أن التقييم الخاص بالتنمية المستدامة ليست كمية بقدر ما هي كيفية، مما يجعل من الملائم استخدام جهاز المنطق في تفسير الأمور[٣]. وبناء عليه يمكن القول بأن التنمية المستدامة في الأساس تعني التعامل مع البيئة بصورة تسهم في الحفاظ عليها وحماية حقوق الأفراد في الوقت الحالي وفي المستقبل في التمتع ببيئة صحية، وخالية من التعامل المؤذي الذي يترك العديد من التأثيرات الضارة على مستوى البيئة وخاصة المناخ والتي تترك الملايين من الأفراد في حالة مؤسفة كل عام، ومن هنا فإن التنمية المستدامة من الأمور الواجب العناية بها بصورة كاملة في كافة معاملات الأفراد لضمان حقوق الأجيال المستقبلية.

<u>وعلى العموم تتكون التنمية المستدامة من سبعة مفاهيم أساسية وهي كالآتي:</u>

- ❖ المفهوم الأساسي الأول: الاعتماد المتبادل: ويعني فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوي المحلي للمستوي العالمي.
- ❖ المفهوم الأساسي الثاني: المواطنة والإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكاناً أفضل[٢].

---

(1) Rachel Emas (2015). The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, Brief for GSDR, Florida International University, p.2.

(٢) صالح قروف (٢٠١٩). أثر تطبيق نظام الإدارة المتكاملة للجودة والبيئة والصحة على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة، أبحاث اقتصادية وإدارية، مج١٣، ع٢، ص ٢٨٦.

(3) Maksyshko, et.al. (2020). Method of investment projects evaluation for territorial communities taking into account the concept of sustainable development, The International Conference on Sustainable Futures: Environmental, Technological, Social and Economic Matters (ICSF 2020), Web of Conferences, Vol. 166, P.1.

(٢) هيام سالم زيدان أحمد (٢٠١٩). مرجع سابق، ص١٢٤.

- ❖ المفهوم الأساسي الثالث: احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
- ❖ المفهوم الأساسي الرابع: التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- ❖ المفهوم الأساسي الخامس: جودة الحياة: الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوي العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضاً احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.
- ❖ المفهوم الأساسي السادس: عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع واعترافك بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.
- ❖ المفهوم الأساسي السابع: التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر. [١]

ثانياً: خصائص التنمية المستدامة: تتمحور خصائص التنمية المستدامة فيما يلي: [٢]

١- يعتبر البعد الزمني الأساس للتنمية، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويخطيط لها لأطول فترة زمنية من خلال التنبؤ بالمتغيرات.

٢- تعمل على تلبية الاحتياجات القادمة، وأيضاً احتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، أي عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية.

٣- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، بحيث تعمل كلها بانسجام داخل المنظومة البيئية، بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

٤- يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهداف وخاصة الاهتمام بالفقراء.

٥- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً، ودينياً، وحضارياً.

---

[١] أحمد فؤاد خليل (٢٠١٥). مرجع سابق، ص١٢.

[٢] مدحت أبو النصر، وياسمين محمد محمد (٢٠١٧). التنمية المستدامة: مفهوم – أبعادها- مؤشراتها، دار المنهل للنشر والتوزيع، الأردن، ص٥.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة:

وتتطلب التنمية المستدامة تكامل في ثلاث حقول أساسية تتمثل في العدالة والنمو الاقتصادي، وحفظ الموارد البيئية والطبيعية، والتنمية الاجتماعية كذلك [١]. وقد اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥ قرار اً يهدف إلى تطبيق معايير التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، والذي اشتمل على سبعة عشر ١٧ هدف للتنمية المستدامة، وقد تم تمرير هذا القرار بواسطة ١٩٠ من زعماء وقادة العالم في نيويورك باعتباره، رؤية عالمية وشاملة وتحويلية لعالم أفضل. **وقد تمثلت أهم أهداف التنمية المستدامة على سبيل الذكر وليس الحصر في[١]:**

الهدف الأول: القضاء على الفقر.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع.

الهدف الثالث: تحسين الصحة الجيدة والرفاهية.

الهدف الرابع: التعليم الجيد.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظام الصحية.

رابعاً: أهمية التنمية المستدامة في مصر:

من الواضح أن هناك كثيراً من القصور المستمر في عملية القدرات التأهيلية والوظيفية والمهارية في مصر، حيث تعاني مصر من قصور كمي وكيفي لرأس المال الاجتماعي القادر على تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م[٢].

وتمثل التنمية المستدامة فرصة جديدة ومتطورة للنمو الاقتصادي في الدولة وكيفية توزيع منافعه على مختلف طبقات المجتمع، ولا يقف عائقاً لمنع ازدياد الفوارق بين دخول الأفراد والجماعات المتنوعة، فالتنمية

---

[١] سيد أحمد محمدين (٢٠١٩). التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلد جميعة إدارة الأعمال العربية، ع١٦٤، ص ٧.
[١] هيام سالم زيدان أحمد (٢٠١٩). مرجع سابق، ص١٢٥.
[٢] ياسر إبراهيم محمد داوود (٢٠١٩). رأس المال الاجتماعي بقطاع التعليم في مصر وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ٢٠، ع٢، ص ٣ و٤.

المستدامة تفرض نفسها باعتبارها حلاً واضحاً لمختلف المشاكل التي تقف أمام البشرية، حيث تسمح بتقييم المشاكل الحالية وماهية المخاطر الناجمة عنها ونشر الوعي لتجنبها على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية[١]، ومن الواضح أن تقارير التنمية المستدامة هي مجموعة من الخدمات التي تؤكد استهداف التحقيق والتثبيت من مدى صحة المعلومات الموجودة في هذه التقارير، والتي تعبر فيها كافة المنشآت عن الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي للمنشأة، والهدف الاساسي من هذه التقارير هو تحسين عملية جودة الإفصاح والثقة وتحسين مشاركة مجلس الإدارة وكافة أصحاب المصالح [٢].

خامساً: برامج التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية :

توقعت الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة التي تم وضعها عام ٢٠٠٥م أنه سوف يزيد عدد سكان المناطق الحضرية في الدول الجنوبية والشرقية لحد قد يصل إلى ٨٢ مليون نسمة حتى عام ٢٠٢٥م، وسوف يصاحب هذه الزيادة تزايد كبير وتفاقم في مشاكل الفقر والبطالة ، ومن هنا نستطيع القول أن الدولة قد قامت بإعداد مجموعة من الخطط والبرامج لتحقيق عملية التنمية المستدامة على المستوى الوطني عامة بداية من مشروعات الإدارة المتكاملة الخاصة بالقرى السياحية المصرية، مروراً بالرؤى الوطنية للتنمية الشاملة، وقد تم إعداد بعض المخططات الاستراتيجية لبعض المدن المتوسطة والصغيرة على مستوى الجمهورية، وانتهاءً بخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م[٣]، ويوضح الشكل التالي الخط الزمني للبرامج العالمية والاقليمية لقياس عملية التنمية المستدامة داخل جمهورية مصر العربية :

شكل رقم (٢) الخط الزمني للبرامج العالمية والاقليمية لقياس عملية التنمية المستدامة داخل جمهورية مصر العربية

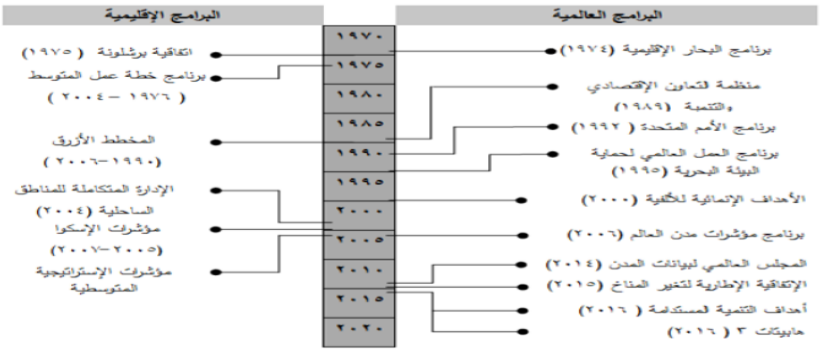

[١] محمد عيد بلبع (٢٠١٨). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مج ٣٨، ع ٤، ص٢٥٦.

[٢] هيام محمد إبراهيم حسين (٢٠١٩). مدخل مقترح لمراجعة تقارير التنمية المستدامة في ظل الاصدارات والتشريعات المتطورة: دراسة ميدانية، مجلة جمعية إدارة الأعمال العربية، ع١٦٥، ص٧٨.

[٣] سارة السيد عبدالرشيد (٢٠١٨). مؤشرات القياس ودورها في دعم أهداف التنمية المستدامة، دكتوراه التخطيط المدني، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، المجلة الدولية في العمارة والهندسة التكنولوجيا، ص ٤ و ١٤ .

سادساً: مؤشرات قياس أداء التنمية الإقتصادية حتى عام ٢٠٣٠م :

يقوم هذا المؤشر ببناء جسر قوي يربط بين أهداف التنمية المستدامة وإطار سندي، بهدف الحد من الكوارث المتوقع حدوثها، حيث انه زيادة عدد الحكومات الوطنية التي تبني وتنفذ الاستراتيجيات من واجبها أن تقوم بالمساهمة في عملية التنمية المستدامة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي[١]، وتوضح الأشكال التالية مؤشرات لقياس الأداء والأوضاع الاقتصادية والتي لها دوراً مؤثراً وكبيراً في التكيف مع المتغيرات العالمية وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة.. ومؤشر لقياس آداه التنمية الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠م والتي تقوم بعرض الأهداف الاستراتيجية لمحور العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠م لتصبح مصر قادرة على خلق مجتمع عادل متكاتف له القدرة الكبيرة على الاندماج المجتمعي[٢].

شكل رقم (٣) أهم مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية في مصر

سابعاً: مؤشرات قياس أداء التنمية الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠م

يوضح الشكل التالي الأهداف الاستراتيجية الناتجة عن محور العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠م لتصبح مصر قادرة على خلق مجتمع عادل متكاتف له القدرة الكبيرة على الاندماج المجتمعي[٣].

[١] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠٢٠). جمهورية مصر العربية، التقرير الاحصائي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، ص ١١٨ .
[٢] نهال المغربل (٢٠١٦). استراتيجيات التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م، المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الأردن، ع٢٩، ص٣١.
[٣] نهال المغربل (٢٠١٦). مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٧.

شكل رقم (٤) أهم مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية في مصر

المبحث الأول

أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

هناك علاقة قوية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة فالتنمية المستدامة تستهدف في الأساس تحقيق مجموعة من الأهداف والتي لا يمكن أن تتم على أرض الواقع من دون تفعيل آليات الشمول المالي وذلك من خلال القضاء على الفقر الذي يهدد نحو من ٧٠٠ مليون شخص حول العالم والقابلين للزيادة بحلول عام ٢٠٣٠ كما أشرنا سابقاً [١]. ومن هنا فإن تطوير خدمات الشمول المالي تسهم في الحد من الفقر من خلال المساهمة في تطوير إمكانيات كسب الدخل[٢]. كذلك نتبين أن توفير خدمة الادخار للأسر الفقيرة تزيد من فرص مواجهتهم للصدمات المالية، وتعزيز قدرتهم على حيازة أصول إنتاجية، الأمر الذي يعين هذه الأسر على الخروج من الفقر، كما تسهم الخدمات المالية الرقمية، في تسهيل توزيع الأجور [٢]. كما يسهم الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ودوره كذلك في تحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال المطلبين التالين:

المطلب الأول: دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

---

(1) Leora Klapper, Mayada El Zoghbi, & Jake Hess (April 2016). Achieving the sustainable development goals the role of financial inclusion, CGAP, p.2-9.

(٢) آسلي ديمير جوتش كونت، وآخرون (٢٠١٧). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، مجموعة البنك الدولي، ص١.

(٢) إيمان محمد فؤاد محمد الشاذلي(٢٠١٩). مرجع سابق، ص٣٧.

المطلب الأول

دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في مصر

يُعدّ الشمول المالي أحد ضوابط تحقيق التنمية المستدامة، بحيث يعمل الشمول المالي على توفير فرصة جديدة لبناء نظام مالي مستدام، حيث يعمل على تسريع النمو وفقا للتنمية الاقتصادية الشاملة[١]، وعلى الرغم من ذلك فيواجه الشمول المالي العديد من التحديات الرئيسية لدى الفروع المصرفية على مستوى العالم، ومن أبرز تلك التحديات محاولة التوفيق بين الفجوة بين العرض والطلب في الفروع الموجودة.[٢]

ويجب التأكيد على أنه يتم تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في مصر عن طريق البنوك المصرية، إلى جانب جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة[٣]، كما عمل البنك المركزي المصري خلال السنوات الماضية على تقديم مجموعة موسعة من التسهيلات التي تضمن تقديم أنماط متنوعة من الخدمات المالية للشركات بداية من المتوسطة إلى متناهية الصغر في مصر خلال السنوات الماضية من خلال منح شركات ضمان الائتمان دور موسع لتغطية المخاطر التي قد تترافق مع محافظ الشركات سابقة الذكر في القطاع المصرفي المصري، مع تقديم فرص تدريب لكافة العاملين بهذه الشركات بالمعهد المصرفي المصري، مع الحرص على مراجعة التعليمات التخفيف متطلبات تمويل هذه الشركات، وتحفيز البنوك على تطوير المنتجات المصرفية المخصصة لتمويل هذه المؤسسات [٣]. خاصة بعدما أشارت الدراسات العلمية إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يعمل الشمول المالي على ضمان حصول أعداد كبيرة من الطبقات المهمشة على الخدمات المالية بتكلفة مناسبة[٤].

---

(1) George Varghese& Lakshmi Viswanathan (2018). Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges, Theoretical Economics Letters, Vol 8, p 19-36.

(2)S. Hari Babu (2015). Financial Inclusion: Challenges and Opportunities in India, International Journal Of Research In Commerce & Management, Vol.6, No 3, p 69.

[٣] الصندوق الاجتماعية للتنمية سابقاً

[٣] إيمان محمد فؤاد محمد الشاذلي (٢٠١٩). مرجع سابق، ص٤٣.

[٤] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (٢٠١٥) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ص٣.

كذلك يتضح أن الشمول المالي يسهم في استخدام كافة الخدمات المصرفية والمالية من الفئات بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية في كافة أنحاء الجمهورية، والتي يترتب عنها إتاحة فرص عمل للمواطنين ودفع عجلة الاقتصاد، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحويل المجتمع من مجتمع نقدي إلى مجتمع رقمي عبر تعزيز سبل الدفع الإلكتروني[٢].وتمثل قضية الشمول المالي في الدول النامية وخاصة مصر تحدياً واضحاً وضرورة ملحة لمواجهة التحديات المتعلقة بقضايا الفقر والبطالة وبهدف السعي نحوتحقيق العدالة في التوزيع لدخول الأفراد بالإضافة إلى الحصول علي الاستخدام الأفضل للموارد، وفي المرحلة الراهنة يعد دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أولويات الدولة المصري ، حيث كانت مبادرة البنك المركزي بتخصيص ما يقرب من ٢٠٠ مليار جنيه بهدف دعم وتمويل المشرعات الصغيرة والمتوسطة بعائد مادي منخفض إيماناً منها بدورها ومسؤوليتها في المساهمة في نهضة الصناعة المصرية وتحسن المستوي الاقتصادي لأفراد وبالتالي تحسين اقتصاد الدولة المصرية [١]. ووفقاً للإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الحكومة المصرية يتضح أن هناك نحو ٨٣% من الشركات المصرية أصبح لديها حسابات بنكية في عام ٢٠٢٠ مقابل ٦٨,٩% فقط في عام ٢٠١٦، كذلك أعلن البنك المركزي أن إجمالي حجم القروض والتسهيلات الممنوحة للشركات من المتوسطة وحتى متناهية الصغر خلال الفترة من يناير ٢٠١٦ وحتى شهر مارس من العام الجاري بلغت نحو ١٨١ مليار جنيه. كما تجاوز عدد المستفيدين من القروض والتسهيلات ما تجاوز مليون و ٤٤ ألفاً مستفيداً. بحيث يمكن أن نتبين حجم التغيرات[٢]. من خلال الشكل التالي:

---

[٢] حنان حمد فهمي حمد (٢٠١٨). الدفع الإلكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي، **مجلة دار الإفتاء المصرية**، دار الإفتاء المصرية، ع ٣٤، ص١١٢.

[١] إجلال راتب العقيلي، (٢٠١٨) الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقائع الحلقة السادسة من الموسم العلمي لعام ٢٠١٨، الصادر عن معهد التخطيط القومي، مصر، ص١.

[٢] جريدة البورصة (٢٧ يوليو ٢٠٢٠). البنك الدولي: الشركات المصرية أصبحت أكثر قدرة على الوصول إلى التمويل، من خلال الرابط التالي: https://alborsaanews.com/2020/07/27/1369858

شكل رقم (٥) التمويل وبيئة الأعمال في مصر ما بين ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠

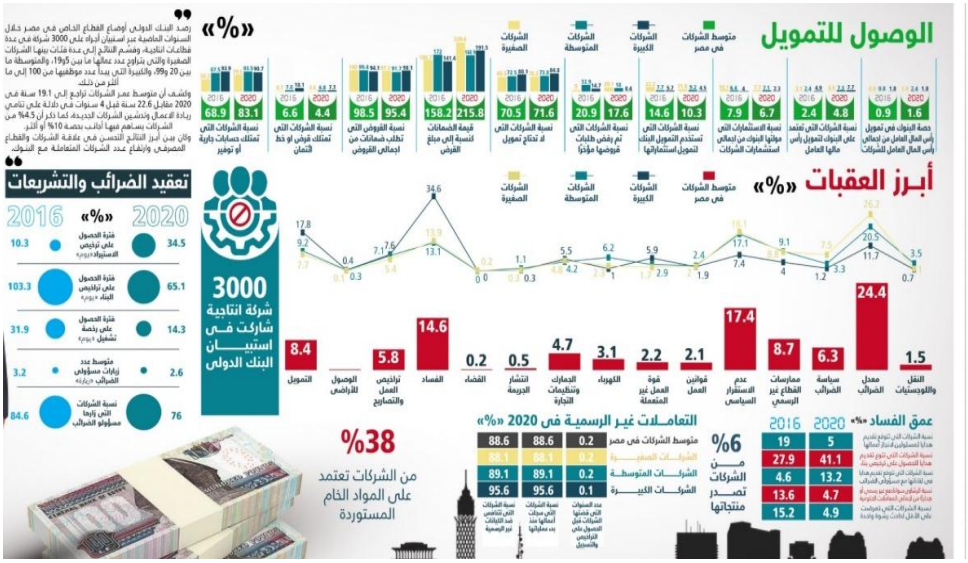

ومن خلال المؤشرات السابقة نجد أن هناك طفرة مؤكدة في بيئة الأعمال في مصر وبداية تحول فعلية في تطبيق معايير الشمول المالي، والتي يمكن أن يتم تعزيزها بزيادة فرص الوصول إلى النسبة المتبقية من صغار المستثمرين والفئات المهمشة داخل المجتمع.

المطلب الثاني

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه امتلاك النظام المالي القدرة على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، مع العمل على تنويع أساليب إدارة المخاطر المالية، عبر امتلاك القدرة على تبسيط أداء الاقتصاد القومي، والحد من حالات اختلال التوازن على المستوى المالي التي قد تحدث بسبب أحداث أو ظروف غير متوقعة [٢].

والاستقرار المالي من المتطلبات الأساسية للنجاح في حماية الشمول المالي في المستقبل عبر تطوير إطار فكري ينظر إلى حماية الاستقرار المالي كهدف سياسي يتساوى مع الاستقرار النقدي، والذي كان يُنظر إليه منذ عدة عقود على أنه شرط أساسي للحفاظ على النمو الاقتصادي الدائم والاستقرار الاقتصادي بشكل

[٢] هيام سالم زيدان أحمد (٢٠١٩). مرجع سابق، ص١٤٣.

عام. ومما لا شك فيه أن أحد المكونات المهمة لهذا الإطار الفكري هو القدرة المعززة على تقييم ما إذا كان النظام المالي قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه المالية والاقتصادية الرئيسية في ظل وجود صدمات كبيرة غير متوقعة. بحيث يتم تصميم إطار عمل يرتكز لإجراء تقييمات تسهم في الوصول إلى تصور عملي لما يعنيه الاستقرار المالي ويعمل على إدامته، لكي يكون مفيد في تقييم احتمالية المخاطر والأحداث النظامية [١].كما يقصد بالاستقرار المالي القدرة على تسهيل المعاملات الاقتصادية وتعزيزها، والعمل على امتصاص الصدمات وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى اعتبار الاستقرار المالي سلسلة متكاملة تقبل التغيير والتعديل بمرور الوقت وتتلاءم مع مجموعات متنوعة من العناصر التي تكون التمويل [٢].

أولاً: دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تشير الدراسات لوجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي لدولة ما والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بها، على سبيل المثال إتاحة التمويل المالي لأشخاص أو الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي للدولة، كما يؤثر الشمول المالي على الناحية الاجتماعية من حيث الاهتمام بالمواطنين من الفقراء ومحدودي الدخل مع إعطاء اهتمام خاص للمرأة، وإتاحة الفرص المادية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، حيث تعمل البنوك المصرية على توفير وتسهيل الخدمات المالية وإتاحتها بأقل تكلفة مادية على سبيل المثال خدمات الدفع عن طريق الهواتف المحمولة، وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة للدولة ولأفرادها من خلال خلق المزيد من فرص العمل بما ساعد تحقيق النمو الاقتصادي للأفراد وما يترتب عليه من انخفاض معدلات الفقر، ورفع مستوي معيشة الأفراد، وتحسين مستوي دخل الفرد [٣]. وبالتالي يتمثل دور الشمول المالي في:

- إعداد السياسات المالية التي من شأنها حماية وتعزيز حقوق المواطنين المنتفعين من الخدمات المالية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك المصرية من خلال تعريفهم بحقوقهم المالية وواجباتهم تجاه البنوك والقروض المقدمة لهم.

---

(1) Garry J. Schinas (January 2009). Defining Financial Stability and a Framework for Safeguarding It, Banco Central de Chile, Documentos de Trabajo Central Bank of Chile Working Paper, p.10.

2 J. Schinasi, Garry (2004) International Capital Markets Department Defining Financial Stability, IMF Working Paper, International Monetary Fund, p1.

[٣] البنك المركزي المصري (٢٠١٨)، مرجع سابق، ص١.

- اتاحة الفرص المتكافئة بهدف وصول الخدمات المالية إلى كافة طوائف وفئات أفراد المجتمع المصري سواء كانت هذه الفئات أفراد أو مؤسسات، بالإضافة إلى جذب أخرين إلى النظام المالي الرسمي التابع للدولة وتوضيح وإظهار أهمية الخدمات المالية المقدمة وطرق الحصول عليها وأفضل السبل لاستفادة منها، بحيث يحقق الشمول المالي حين تواجده والعمل به قدر كبير من الاستقرار الاجتماعي مما يقلل من احتمالية تعرض الأفراد خاصة الفقراء ومحدودي الدخل للمزيد من الفقر ويؤدي إلى تحسين ظروفهم المعيشية في المجتمع المصري [١].

المطلب الثاني

التجارب العربية في تحقيق الشمول المالي

استطاعت مجموعة من الدول العربية أن تحقق معدلات عالية من الشمول المالي، ووفقا لتقرير البنك الدولي مازالت بعض الدول العربية تحقق معدلات متوسطة ومنخفضة من الشمول المالي، وقد سعت جميع الحكومات العربية لتعزيز ودعم مبدأ الشمول المالي عبر التسهيلات وتمكين الوصول إلى مجموعة الخدمات المالية الرسمية والحسابات البنكية، في المقابل إن لم يكن لدى الفرد القدر الكافي من المهارة المالية والمعرفة ، فإن جميع الفرص السابقة من الممكن أن تتسبب في التخلف عن مواعيد السداد للقروض أو تراكم الديون أو غيرها، وحتى انه قد يؤدي إلى الافلاس، تلك الاحتمالات تنطبق لشكل خاص على فئات معينة هي(الشباب، النساء، الفقراء والاقل تعليما) حيث تعاني تلك الفئات من انخفاض وضعف المعرفة المالية. وقد بدأت غالبية الدول العربية بعملية وضع البرامج والخطط ورسم السياسات من أجل تحقيق لمتطلبات الأساسية التي ينبغي التركيز عليها في الجهود الخاصة بالتعزيز المالي والتي تتمثل في الآتي:

١. أن تضطلع الحكومات بدور أساسي في عملية الشمول المالي عبر وضعها مجموعة من الأطر المؤسسية والتنظيمية الصحيحة مع توفير ودعم المعلومات والاتجاه إلى اعتماد مجموعة من التدابير المباشرة مثل تقديم اعانات مع وضع مجموعة من الشروط الملزمة لضمان تحقيق الشمول المالي.[١]

---

[١] صندوق النقد الدولي (٢٠١٩) الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، صندوق النقد الدولي- إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، ط١. إدارة الخدمات المؤسسية والمنشأت، واشنطن: الولايات المتحدة الأمريكية، ص٥.

[١] مجلس التجارة والتنمية (٢٠١٤). تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يسهل إبراز أثر التحويلات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ص٢٣.

٢. القيام بتطوير التشريعات والقوانين وأطر الرقابة والانظمة التي من شأنها المساعدة على نشر الخدمات المصرفية المالية.

٣. القيام ببناء خطة واستراتيجية وطنية تقوم على أساس دراسة والتعرف على الفجوة بين الطلب والعرض، مع العمل على توفير بينية تحتية مالية قوية مع اتاحة وتوفير المنتجات المالية والخدمات وضمان حماية المستهلك على أن يشارك فيها القطاع الخاص والقطاع العام معا. [٢]

٤. العمل على تعزيز ودعم الثقافة المالية والتثقيف من خلال اطلاق برامج الثقافة المالية داخل المناهج الدراسية، مع العمل على تدريب الافراد واستخداماتهم للخدمة المالية عبر القنوات الرسمية للمساعدة على رفع مستوى الشمول المالي.

٥. العمل على تحسين تبادل المعلومات والاتصال عبر التوسع في عملية تقديم الخدمات الرقمية المالية، ليتم تحويل الدفع النقدي إلى الدفع عبر الحسابات.

٦. العمل على تفعيل الخدمات المالية والمصرفية المختلفة وتحويل الاموال من خلال الهواتف النقالة، يساعد في ذلك تزايد نسبة امتلاك الهواتف الذكية المحمولة بشكل مستمر في الدول العربية، وهو ما يزيد من فرص استخدامها كنوع من قنوات التوزيع، وهو أيضا يعمل على استهداف الافراد ممن لا يقومون بالتعامل مع البنك كما يساعد على تقلقل تكلفة المعاملات البنكية.

٧. القيام بالربط بين المناطق الريفية بشبكة المعلومات الانترنت، لتيسير وصول الخدمات المصرية والمالية لهذا القطاع من المجتمع، لتمكينهم من تحويل الاموال، الادخار، خدمات التأمين والحصول على القروض، وهو أمر نرى انعكاساته وآثاره الايجابية في مستويات الاحتواء الاجتماعي: الابتكار، ايجاد فرصة عمل، زيادة انتاج العمال، تحقيق الرفاهية بالنسبة للمستهلكين والكفاءة. [١]

٨. القيام باحتواء هيئات التمويل متناهي الصغر التي يتضمنها النظام المالي _الرسمي_ مع العمل على دعم ما تقوم به من توفير خدمات ائتمان ومالية لفئة ذوي الدخل المنخفض والفقراء، وهو ما يظهر

---

[٢] مجموعة البنك الدولي (٢٠١٦). العوائد الرقمية- عرض عام، تقرير عن التنمية في العالم، ص١٢.

[١] موسى عبد العزيز شحادة، وآخرون (نوفمبر ٢٠١٦). التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع ٤٣٢، ص٧٩.

ايجابيا على زيادة حجم الادخار الوطني وتوفير الائتمان وهما من الامور الضرورية في التنمية الاقتصادية.[1]

٩. العمل على تطوير وتحسين المنتجات والخدمات المالية لتلبية احتياجات فئات المجتمع بأكملها، ويكون ذلك عبر تصميم منتجات وخدمات مرتكزة على متطلبات المجتمع واحتياجات فئاته المختلفة، بالإضافة إلى العمل على دعم وتعزيز البيئة التنافسية بين مقدمي الخدمات المصرفية البنكية والمالية..

١٠. رفع مستويات اهتمام الهيئات والمؤسسات المصرفية والمالية الرسمية بفئة السيدات العاملات من المنزل بما يساعدهم على تطوير الاعمال ويضمن زيادة الانتاج ومشاركة أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية. و نجد أن الدول العربية قد استطاعت احراز تقدم ملحوظ خلال العقد الماضي فيما يخص الثقافة المالية، مبادرات الشمول المالي والتعليم والثقافة المالية وذلك بفضل ما بذلته المصارف المركزية من جهود مع المنظمات غير الربحية والحكومات، وعلى الرغم من كل ذلك مازال العالم العربي متخلفا عن الكثير من المناطق الأخرى حول العالم، ومازالت هناك امكانية للعمل على رفع مستوى المعرفة والثقافة المالية، حيث يمتلك حوالي ٣٠% من السكان البالغين في الوطن العربي قدرا مناسبا من المعرفة المالية، بينما المعدل العالمي يصل إلى ٣٤%[1] وبناء على ما سبق من مؤشرات نجد أن هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل ومستوى الثقافة المالية في بعض الدول العربية، وأن هذا الوعي سوف يزداد خلال السنوات القادمة.

[1] نيكولا بلانسيه (٢٠١٩). الشمول المالي للمروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص٢٦.

[1] أحمد عاطف عبد الرحمن (٢٠١٩). مرجع سابق، ص٨.

المطلب الثالث

التجارب المصرية في تحقيق الشمول المالي

اهتمت السلطات المصرية اهتمام كبير وملحوظ بالعمل على تحقيق الشمول المالي والعمل على تسهيل الوصول لعمليات التمويل والخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح وفئات المجتمع بتكلفة مخفضة، خاصة ما يتعلق بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتوسطة الصغر والمرأة، ويأتي ذلك الاهتمام نتيجة إدراك السلطات الرسمية اهمية الشمول المالي من أجل تحقيق ودعم وتعزيز الاستقرار للنظام المالي، كما يساهم في تحسين ظروف الحياة وجودتها للأفراد.

المحاولات الاولى بحقيق الشول المالي في مصر بدأت مع حقبة التسعينات من القرن الماضي، في محاولات من الحكومة لدمج مجموعة من العاملين غير الفاعلين في القطاع غير الرسمي في مصر، وهؤلاء يقومون بعمل وظائف انتاجيتها منخفضة ومحدودة في المردود، وهو المنطق الي كان أكثر حضورا في عدد من البرامج منها الصندوق الاجتماعي إلى جانب البرامج التي تقدمها هيئات غير حكومية تقوم بمنح قروض ميسرة لدعك المشروعات المتناهية في الصغر. [٢] وعملا لترسيخ مبدأ الشمول المالي أنشأ البنك المركزي المصري إدارة مركزية مستحدثة هدفها الاساسي هو العمل على تحسين درجة الشمول المالي في مصر، وقام بوضع مجموعة من التشريعات والقواعد التي تعمل على تسهيل الاجراءات والمعاملات البنكية بجميع صورها واشكالها، وعلى رأسها معاملات الدفع باستخدام الهواتف النقالة. [٣] وتجدر الإشارة إلى أنع مع بداية عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اتخذت الدولة العديد من الإجراءات الهادفة لتعزيز الشمول المالي، ومنها:

١) مؤتمر دعم الشمول المالي في شرم الشيخ في فبراير ٢٠١٧ والذى نظمه التحالف الدولي للشمول المالي، وهو منظمة عالمية تضم في عضويتها ٩٠ دولة انضمت مصر لها في عام ٢٠١٣، والذي أقر خلاله إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٩ سنة ٢٠١٧، ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، مع العمل على دعم وتعزيز استخدام الأدوات والوسائل الإلكترونية في عمليات الدفع، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، كما يهدف إلى حماية حقوق

[٢] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٨). مرجع سابق، ص١٤٠.
[٣] رنا بدوي (٢٠١٦). مرجع سابق، ص٤.

مستخدمي نظم وخدمات الدفع، والالتزام بوضع حد أقصى لتلك المعاملات، فضلاً عن وضع تصور لإنشاء منظومة تكنولوجية متكاملة. [١]

٢) هذا إلى جانب المبادرات الداعمة للشمول المالي، من خلال البنك المركزي المصري الذي عمل على إرساء مفهوم الشمول المالي عبر إطلاق عدد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه، من أهمها: [٢]

- مبادرة حساب لكل مواطن، والتي هدفت إلى ضم أكبر عدد من فئات المجتمع لأساسيات النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر، دون وجود حد أدنى لفتح الحساب، مع التواجد في مختلف الأقاليم.
- مبادرة التمويل العقاري: تم إطلاق هذه المبادرة في فبراير ٢٠١٤، وبعدها تم تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه للبنوك لكي تقوم بتقديم قروض لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص [١].
- مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: حيث قدم البنك عدة مبادرات من أجل دعم الشمول المالي وتمويل المشروعات، والتي تم إطلاقها في يناير من عام ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥%، كما بلغت التمويلات التي تم ضخها للمشروعات أكثر من ٥٥ مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٧[٢].

---

[١] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٨). مرجع سابق، ص١٢، ١٣.

[٢] الهيئة العامة للاستعلامات (١٧ أبريل ٢٠١٨). الشمول المالي، نحو التحول للاقتصاد الرقمي، متاح على الرابط التالي:
http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

[١] أسيا سعدان، نصيرة محاجبية (٢٠١٨). مرجع سابق، ص٧٧٣.

[٢] Alex Bank, financial inclusion in Egypt, December, 2017, p.2.

المبحث الثالث

آليات تطبيق الشمول المالي في مصر

يتضمن هذا المبحث تغطية عدد من المحاور وهي المطلب الأول: المحاور الأساسية التي يقوم عليها الشمول المالي، أما المطلب الثاني فيتضمن: دور التكنولوجيا المالية في دعم أنظمة الشمول المالي. كما يلي.

المطلب الأول

المحاور الرئيسية التي يستند عليها الشمول المالي

ويستند مفهوم الشمول المالي على التركيز على القطاعات التي لها أولوية، من بينها محورين أساسيين للشمول المالي والتي تشمل:

١- الخدمات الرقمية المالية: تقوم البنوك المركزية بعملية تحسين وتطوير وإعادة الهيكلة للتسويات ونظم الدفع بالتنسيق مع البنوك العاملة في الداخل والشركاء الذين لهم علاقة، ويكمن الغرض من تلك العملية إلى الحفاظ على كفاءة وسلامة نظام المدفوعات الوطني، وذلك عن طريق إتاحة البنية التحتية التي تلزم لأنظمة الدفع ووضع المؤشرات القانونية الشاملة لتوثيق الشمول المالي وتحفيز القبول المتنامي لأدوات الدفع الحديثة وخفض المخاطر النظامية وكذلك مخاطر الائتمان وتيسير دورة النقود في الاقتصاد بما يساعد على دعم الكفاءة الاقتصادية.

٢- التكنولوجيا المالية: حيث قام مجلس الاستقرار المالي (FSB) بإصدار تقرير يركز على عشرة قضايا يجب اهتمام السلطات الرقابية في حقل التكنولوجيا المالية بها، ويعد الثلاث قضايا الأولى منها لها أولوية للتعاون الدولي، ومنها [١]: (إدارة المخاطر التشغيلية التي تنجم عن مقدمي الخدمات من النواحي الثلاثة، تقليل المخاطر الالكترونية، العمل على مراقبة المخاطر الكلية المالية.

[١] مجلس الاستقرار المالي(٢٠١٧)"Financial stability implication from fintech" ، (FSB).

٣- الحفاظ على المستهلك المالي: أشار رؤساء مجموعة العشرين بالقمة التي تم عقدها في تورنتو سنة (٢٠١٠) أن التثقيف المالي وحماية المستهلك من ضمن مبادئهم التسعة الخاصة بالشمول المالي التي تستند إلى الابتكار والإبداع.

٤- التثقيف المصرفي والمالي: ويستهدف البنك المركزي المصري تعميق ونشر الثقافة المصرفية المالية نتيجة لأهميتها ويستهدف البنك المركزي نشر الثقافة المصرفية والمالية للمواطن المصري و تحقيق إدراك المفاهيم والمبادئ الرئيسية في المجال المصرفي والمالي، إدارة ممتلكاته ومدخراته الشخصية والعمل على استثمارها بالشكل الأفضل، رفع فرص الاستفادة من الخدمات والمصادر والتسهيلات المالية التي تقوم المؤسسات المالية والبنوك بتقديمها، رفع الشمول المالي وزيادة الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي في مصر.

٥- العمل على نشر الوعي المالي من خلال: (زيادة الوعي المالي عن طريق وسائل الإعلام، حيث تساهم الثقافة المالية في تحسين الأعمال، رفع مستوى وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية، التعليم المالي الالكتروني، التعليم المالي للمجتمعات المهمشة "الريفية" وللمرأة، التعليم المالي من خلال وجوده في مكان العمل).

٦- البنية التشريعية الخاصة بالنظام المالي: حيث نتبين أن الهيكل التشريعي بمصر يوجد به قصور في الأحكام التي تساعد في عدم تطبيق الشمول المالي، فالقانون لا يقوم بإلزام الدولة أو البنوك أو المتعاملين معها بسبل سداد محددة، فقد ينص بشكل صريح في بعض المواد على أن يتم السداد بشكل نقدي في خزانة الجهة التي تستحق المبالغ.

٧- الاهتمام بالبيانات والمعلومات والدراسات السوقية: حيث يجب أن يتم الحصول على معلومات تسم بالدقة وفى التوقيت الملائم من أجل فهم الفجوات الموجودة والوضع الراهن فيما يتعلق بالشمول المالي، إلى جانب الاستناد إلى تلك البيانات في وضع أغراض وقياس التقدم المحرز [١]

[١] البنك المركزي المصري (٢٠١٤). تقرير لاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، ص٩٧.

المطلب الثاني

دور التكنولوجيا المالية في دعم أنظمة الشمول المالي

عمل البنك المركزي على تطوير مؤشرات المخاطر والأداء للقطاع المصرفي والمساهمة في استقراره، والتي تلعب دورا هاما في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق تأكيد مفهوم الشمول المالي، وذلك في ظل استمرارية القطاع في أن يقوم بتطبيق الممارسات الدولية الأفضل في إدارة جميع المخاطر الرئيسية، واهتم البنك المركزي المصري على أن يصدر تعليمات تتماشى مع المعايير الدولية من حيث الجدة والحداثة والعمل على متابعة تطبيقها من جهة البنوك، و التعرف على تأثيرات على صعيد القطاع، ونستطيع إنجاز أبرز الاتجاهات المستقبلية التي تؤثر على الشمول المالي فيما يلي: [1]

- توثيق الاتجاه المتنامي تجاه الشمول المالي لرفع مستوى انضمام العملاء الجدد، ليساعد على زيادة الارتفاع في فروع البنوك وعددها و انتشارها والماكينات الخاصة بالإيداع والسحب، والخدمات المصرفية التي تتصف بالتقليدية، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية ذات الصبغة الالكترونية، الأمر الذي يساعد في ربحية القطاع.
- إنشاء إدارة تتسم بالحداثة بالبنك المركزي المصري، من أجل حماية المستهلك في المعاملات البنكية.
- وضع طريقة التكنولوجيا المالية في ظل أكثر المعايير العالمية حداثة في مصر، والاستفادة من المستجدات التي تتعلق بالتكنولوجيا في هذا الصدد.
- تعزيز خدمات الدفع بالهاتف المحمول، حيث صدر في نوفمبر ٢٠١٦، كما تمثل توجهاً جديداً من نوعه في القطاع المصرفي وخطوة أخرى نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي[1] ، بحيث بلغ عدد المشتركين في خدمة تحويل الأموال عبر المحمول نحو ٩,٢ مليون عميل بحلول يوليو ٢٠١٧ منذ إطلاق مبادرة الشمول المالي .

[1] البنك المركزي المصري (٢٠١٧). تقرير الاستقرار المالي، ص٢٠.
[1] أسيا سعدان، نصيرة محاجبية (٢٠١٨). مرجع سابق، ص٧٧٤.

الخاتمة

يشير الشمول المالي إلى إن الأشخاص يتمتعوا، بما فيهم من يتلقون أجور منخفضة والشركات، بما في ذلك أصغرها بإمكانية حصولهم على استفادة كبيرة والتي تتمثل في حصولهم على أسعار معقولة، وذلك من خلال مجموعة كبيرة وضخمة من الخدمات المالية ذات الصبغة الرسمية والجودة العالية والتي تتمثل في مدفوعات، ائتمان، تأمين وغيرها، ويكون توفيرها بشكل يتسم بالاستدامة والمسؤولية، وذلك من خلال عدد من مقدمي الخدمات المالية العاملة الذي يتسمون بالتنوع، وذلك في بيئة قانونية وتنظيمية تتسم بالتناسب. وقد قابل مصطلح الشمول المالي اهتمام يتسم بالضخامة، وذلك من قبل المؤسسات ذات الصبغة الدولية، ومن قبل المختصين في الأمور المالية على حد سواء، وهو ما أسفر عن بزوغ عدة مفاهيم له تصب في مجملها في مكان واحد، حيث يقصد بالشمول المالي جعل قاعدة الخدمات والمنتجات المالية ذات الصبغة الرسمية واسعة ومتوفرة لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية، وذلك بأسعار تتسم بالملائمة والعدل و الشفافية. ذلك أن الشمول المالي مفهوم يهدف لتعميم المنتجات والخدمات الخاصة بالصرف على العدد الأكبر من الأشخاص، والمؤسسات خصوصاً فئات المجتمعات التي تتسم بالتهميش من ذوى الدخل الذي يتسم بالمحدودية، وذلك من خلال القنوات ذات الصبغة الرسمية وابتكار خدمات مالية تتسم بالملائمة وبتكاليف تتسم بالعدل والمنافسة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل ذات الصبغة غير الرسمية والتي تتسم بزيادة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. والشمول المالي لا يتحقق من غير أن يتحقق التثقيف المالي فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب ذات الصلة الوثيقة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته . وقد أشارت الكثير من الدراسات على وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة حيث يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، فالخدمة المالية ترتبط ارتباطاً وثيقةً بأداء الاقتصاد وتؤدي دوراً محورياً في كفاءة الأسواق والقطاعات بما في ذلك الأفراد، ناهيك عن دور الخدمات المالية للتحسين الناتج القومي وخلق الفرص.

وتأتي أهمية تأكيد وتوثيق الشمول المالي من فوائده التي تتسم بالتعدد، والتي تنعكس بالإيجاب على الاقتصاد القومي بفروعه التي تتسم بالتعدد والاختلاف كذلك، من خلال – على سبيل المثال – ضمان

وصول الدعم لمستحقيه عن طريق التمويل الدعم مباشرة على البطاقات المسبقة الدفع التي تتصل بحسابات الأفراد، وخفض الزحام المروري، وذلك نتيجة دفع معظم الخدمات من خلال تحويل قيمة الخدمة من حساب الفرد بشكل مباشر إلى حساب مقدم الخدمة وبشكل يتسم بالإلكترونية والسرعة وتقصر فيه قناة الاتصال إلى أدنى وضع ممكن، كذلك الحفاظ على الصحة العامة للأفراد، من خلال خفض فرص الاعتماد على تداول العملات الورقية أو المعدنية التي يعمل الكثير من الميكروبات ناهيك على تشوهها كنتاج ثقافي يقدم إساءة للدولة وصورتها العامة، أيضاً يمكن من خلال البطاقة الشخصية، الحصول على جميع البيانات المتعلقة بالشخص وحساباته من خلال إدخال الرقم القومي بالبطاقة على جهاز الكمبيوتر الخاص بالحكومة المصرية، والمرتبط بمعلومات الأفراد مما يسهل من عمليات الحصر والقياس للموارد الموجودة ومستوى توفرها لمن هم على أرض الدولة، كذلك الرقابة والمتابعة ومنها القضاء على الفساد بأشكاله التي تتسم بالاختلاف، فضلاً عن أن تعزيز وانتشار الشمول المالي بين الأشخاص، وهو ما يساعد على زيادة التصنيف الائتماني للدولة المصرية.

<u>وعليه فقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات والتي نذكر من أهمها ما يلي:</u>

أولاً: نتائج البحث:

١- الاعتماد على تطبيق الشمول المالي والطرق المميكنة والتي تتم عن السبل الالكترونية في عملية سداد المدفوعات، وهو ما ينتج عنه خفض طباعة النقود، والذي يتم عن طريق البنك المركزي المصري، وهو ما ينتج عنه خفض التكاليف التي يتم استعمالها في طباعة النقود.

٢- إن الاعتماد على تطبيق الشمول المالي ، وهو ما ينتج عنه ارتفاع حصيلة ادخار الأفراد التي توجد في الجهاز المصرفي والابتعاد قدر الإمكان عن ادخار أموالهم في البيوت، وهو ما ينتج عنه إتاحة الأموال التي تستلزم عملية الاستثمار.

٣- يوجد للشمول المالي العديد من المميزات على النظام المالي على الاقتصاد والمجتمع، وهو ما يساعد على تحقيق استراتيجية نافعة.

٤- يمكن الاعتماد على تحقيق الشمول المالي من خلال عدد من الأساسيات، مثل (تحسين البنية التحتية المالية، والعمل على تحقيق التثقيف المالي، بالإضافة إلى تحقيق الخدمات المالية.. الخ).

٥- يوجد ضعف لدى الشمول المالي في المنطقة العربية، ويتضح ذلك حين يتم مقارنتها ببلدان العالم، والبلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك فيما عدا دول الخليج العربي، حيث قامت بتحقيق معدلات مناسبة في الشمول المالي.

٦- لا تزال مستويات التثقيف المالي في الدول العربية تتسم بالضعف، لذا يجب أن يتم توافر الجهود من أجل نشر الوعي المالي في المنطقة.

٧- هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المنطقة العربية في تمثيلها للشمول المالي، لذا لابد من معرفة هذه المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدما لتحقيق الشمول المالي.

٨- يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في دعم المشروعات التي تتسم بالصغر ووسطية الحجم، حيث يوفر الشمول المالي المزيد من الفرص لعدد من التي تتسم بالصغر والتناهي في الصغر ووسطية الحجم، وذلك بغرض عمل تنمية على المستوى المجتمعي في المحافظات والقرى والنجوع، وذلك عن طريق خلق فرص عمل وتشغيل الأفراد، والعمل على دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وبالتالي ارتفاع مستوى التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: توصيات البحث:

١- أن يتم تحسين الأوضاع القانونية بما يعمل على تحقيق استقرار مالي قوى، من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، على أن يتم توفير عدد من الضوابط التي تتسم بالنزاهة المالية والشفافية في التعاملات المصرفية.

٢- أن يتم تفعيل مجموعة من الآليات لحماية المتعاملين مع التكنولوجيا الرقمية، مع توعيتهم بالصورة الكافية بالضوابط التي يمكن أن يخاطبوا من خلالها الجهات المعنية في حال وجود أي مغالطات، خاصة وأن هذه الفئات المهمشة تعاني من قلة الوعي في المعاملات الرقمية بصورة خاصة، بجانب وجود تخوف من أن يفقدوا مالهم.

٣- كذلك ينبغي وضع ضوابط لتحقيق نوع من التناغم بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة، ومتناهية الصغر بما يسهم في دعم الشمول والاستقرار المالي، على أن يتم تخفيض تكلفة المعاملات البنكية، وتوفير تسهيلات تسمح بالوصول لمختلف شرائح المجتمع، بما يسهل دخول كافة الأفراد تحت مظلة القطاع المصرفي.

٤- أن يتم تتبع الخطط التي يتم تطبيقها عن طريق المؤسسات المختلفة تقييم المبادرات المختلفة لضمان وصولها إلى الفئات المستهدفة منها، وقياس النجاح الذي حققته، إلى جانب رصد وأوجه القصور والعمل على تصحيحها.

٥- يتم تعديل القواعد المنظمة للدفع عن طريق الهاتف المحمول بما يسمح، للبنوك تقديم تسهيلات لحاملي المحافظ الإلكترونية في التصرف بحرية في التحويلات المالية.

٦- وفي النهاية يجب التأكيد على أهمية وضع خطة واضحة المعالم والخطوات من أجل تطبيق الشمول المالي الذي يتوافق مع رؤية الدولة لعام ٢٠٣٠ والتي تعمل على تعزيز التنمية المستدامة في كافة المجالات، والحرص على حياة الأفراد وحماية الفئات المهمشة والفقيرة خاصة في ظل تأكيد التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية عن صعوبة السنوات القادمة وتأثيراتها السلبية على المناخ وعلى حياة الأفراد وعلى المستوى المعيشي لقطاع كبير من الأفراد.

أهم مراجع البحث

المراجع العربية:

- اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر (فبراير ٢٠١٦). مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة.
- اتحاد المصارف العربية (٢٠١٧). الشمول المالي حاجة عربية للحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع ٤٣٦، اتحاد المصارف العربية.
- اتحاد المصارف العربية (فبراير ٢٠١٧). واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث.
- إجلال راتب العقيلي، (٢٠١٨) الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقائع الحلقة السادسة من الموسم العلمي لعام ٢٠١٨، الصادر عن معهد التخطيط القومي، مصر.
- أحمد عاطف عبد الرحمن (٢٠١٩). الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، مجلة المال والتجارة، جامعة القاهرة.
- أحمد فؤاد خليل (٢٠١٥). آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، كليو الحقوق، جامعة الزقازيق.
- أحمد محمود محمد النقيرة، وأحمد محمد عبد الحي نور الدين (٢٠١٩). دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج ٤٩، ع٢.
- أرشد عبد الأمير جاسم الشمري (٢٠١٨). الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية، مجلة الكلية الإسلامية، كلية الدراسات العليا، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- آسلي ديمير جوتش كونت، وآخرون (٢٠١٧). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، مجموعة البنك الدولي.
- أسيا سعدان، نصيرة محاجبية(٢٠١٨). واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، والمغرب)، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج١٠، ع٣.
- إيمان محمد فؤاد محمد الشاذلي (٢٠١٩). أهمية الشمول المالي وسياسات تحقيقه، دار محمود، القاهرة.

- بنك الكويت الدولي (مايو ٢٠١٥). الشمول المالي في دولة الكويت الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم.
- البنك المركزي المصري (٢٠١٨) الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، الصادرة عن البنك المركزي المصري، مصر.
- جلال الدين بن رجب (٢٠١٨). احتساب مؤشرُ مرّكب للشمول المالي وتقدير العالقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
- جلال الدين بن رجب (يونيو ٢٠١٨). دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.
- جلال حسن حسن عبد الله (٢٠١٩). دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر الثالث لكلية التجارة، مج٢.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠٢٠). جمهورية مصر العربية، التقرير الاحصائي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- حنان حمد فهمي حمد (٢٠١٨). الدفع الإلكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي، مجلة دار الإفتاء المصرية، دار الإفتاء المصرية، ع ٣٤.
- حنين محمد بدر عجور، (٢٠١٧) دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العمالاء: دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- خالد إبراهيم سيد أحمد (٢٠١٨). الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، ع٤.
- خالد محمد الشرمان (٢٠١٩). الشمول المالي والأداء الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن.
- رنا بدوي (٢٠١٦). الشمول المالي، البنك المركزي المصري، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف.

- سارة السيد عبدالرشيد (٢٠١٨). مؤشرات القياس ودورها في دعم أهداف التنمية المستدامة، دكتوراه التخطيط المدني، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، المجلة الدولية في العمارة والهندسة التكنولوجيا.
- سيد أحمد محمدين (٢٠١٩). التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلد جميعة إدارة الأعمال العربية، ع١٦٤.
- صالح قروف (٢٠١٩) أثر تطبيق نظام الإدارة المتكاملة للجودة والبيئة والصحة على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مج١٣، ع٢.
- صبري نوفل (٢٠١٨). الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، ع٦٦٧، مصر.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٩) الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، صندوق النقد الدولي– إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، ط١. إدارة الخدمات المؤسسية والمنشأت، واشنطن: الولايات المتحدة الأمريكية.
- عبد الحليم عمار غربي (أبريل٢٠١٨). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي، الاقتصادات العربية نموذجاً، مجلة بيت المشورة، قطر، ع ٨.
- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (٢٠١٥) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد .
- فيروز زروخي، ولطفي مخرومي، وفاتح غلاف (٢٠١٨). التنمية المستدامة في دولة قطر بين الواقع والأموال، مجلة التنمية الاقتصادية، مج٣، ع ٦.
- مجلس التجارة والتنمية (٢٠١٤). تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يسهل إبراز أثر التحويلات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- مجموعة البنك الدولي (٢٠١٦). العوائد الرقمية– عرض عام، تقرير عن التنمية في العالم.
- محمد زكريا (٢٠١٣). دور البنوك المركزية واتحادات البنوك في تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك، اتحاد المصارف العربية، ج١، ص٧.

- محمد عيد بلبع (٢٠١٨). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مج ٣٨، ع ٤.
- مدحت أبو النصر، وياسمين محمد محمد (٢٠١٧). التنمية المستدامة: مفهوم – أبعادها– مؤشراتها، دار المنهل للنشر والتوزيع، الأردن.
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٨). الشمول المالي في مصر: هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟ القاهرة.
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٨). الشمول المالي في مصر، هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، مركز هردوا لدعم لتعبير الرقمي، القاهرة.
- مروان بن قيدة (٢٠١٨). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي البليدة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، ع١٨.
- معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٦). الشمول المالي، إضاءات، السلسلة الثامنة، ع٧، الكويت.
- موسى عبد العزيز شحادة، وآخرون (نوفمبر ٢٠١٦). التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع ٤٣٢.
- نادية إبراهيمي (٢٠١٦). الصحة: أهم الأهداف العالمية للتنمية البشرية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، ع٤٤.
- نعمة، نغم حسن وحسن، السيد احمد نوري (٢٠١٨) مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، بحث منشور بالمؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، بغداد، مج٢.
- نهال المغربل (٢٠١٦). استراتيجيات التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م، المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الأردن، ع٢٩.
- نيكولا بلانسيه (٢٠١٩). الشمول المالي للمروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- هيام سالم زيدان أحمد (٢٠١٩). الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر، "دراسة مقارنة"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر الثالث لكلية التجارة، مج١.

- هيام محمد إبراهيم حسين (٢٠١٩). مدخل مقترح لمراجعة تقارير التنمية المستدامة في ظل الاصدارات والتشريعات المتطورة: دراسة ميدانية،مجلة جمعية إدارة الأعمال العربية، ع١٦٥.
- وفاء حمدوش (مايو ٢٠١٧). مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جالة الدول العربية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن.
- ياسر إبراهيم محمد داوود (٢٠١٩). رأس المال الاجتماعي بقطاع التعليم في مصر وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ٢٠، ع٢.

المراجع الأجنبية:

- Akhil Damodaran (2013). Financial Inclusion: Issues and Challenges, Akgec International Journal of Technology, Vol. 4, No. 2.
- Ramananda Singh& , Sankharaj Roy (2015) Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement, Research in Business Economics and Management, Vol. 5, No. 1.
- Demirguc-Kunt, Asil & Klapper, Leora and Singer, Dorothe (2017) Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, World bank group.
- Akhil Damodaran (2013) Financial Inclusion: Issues and Challenges, Akgec International Journal Of Technology, Vol. 4, No. 2.
- Adolfo Barajas, et.al. (2020). Financial Inclusion: What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn?, IMF Working Papers describe research in progress by the author(s) and are published to elicit comments and to encourage debate.
- Richa Aggarwal (2014). Financial Inclusion in India: Challenges and Opportunities, International Journal of Research, Vol. 1, No 4.
- Anita Gardeva & Elisabeth Rhyne (2011)., Center for Financial Inclusion Publication.
- Janis Zvirgzdins, Janis Vanags (2020). SUSTAINABLE DEVELOPMENT SYSTEM – REALITY OR NECESSITY , Institute of the Civil Engineering and

Real Estate Economics, Riga Technical University, Hamadouche & Sofiane (2020). The Importance of Top Management Support in Building a Responsible and Sustainable Corporation: A Case Study of Dubai Civil Aviation Authority, thesis, Abdulhamid Bin Badis Mostaganem University, Faculty of Economic and business sciences, 2020.

- Hadda Rebbouh (2020). Promoting Energy Efficiency in the Building Sector as a Mechanism for Mainstreaming Sustainable Development Survey: Survey of the Residential Sector in Algeria 2000 – 2017, Entrepreneurial Journal of Business Economics, Hassiba Ben Bouali Chlef University.
- Rachel Emas (2015). The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, Brief for GSDR, Florida International University.
- Maksyshko, et.al. (2020). Method of investment projects evaluation for territorial communities taking into account the concept of sustainable development, The International Conference on Sustainable Futures: Environmental, Technological, Social and Economic Matters (ICSF 2020).
- George Varghese& Lakshmi Viswanathan (2018). Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges, Theoretical Economics Letters, Vol 8.
- S. Hari Babu (2015). Financial Inclusion: Challenges and Opportunities in India, International Journal Of Research In Commerce & Management,
- J. Schinasi, Garry (2004) International Capital Markets Department Defining Financial Stability, IMF Working Paper, International Monetary Fund.
- Garry J. Schinas (January 2009). Defining Financial Stability and a Framework for Safeguarding It, Banco Central de Chile, Documentos de Trabajo Central Bank of Chile Working Paper.
- Leora Klapper, Mayada El Zoghbi, & Jake Hess (April 2016). Achieving the sustainable development goals the role of financial inclusion, CGAP.
- Mai Mostafa Awad & Nada Hamed Aid (Jan- Feb 2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A case study on Egypt, IOSR Journal of Economics and finance (IOSR-JEF), Vol. 9, No. 1.
- Thangaraj Ravikumar (November 2019). Digital Financial Inclusion: A Payoff of Financial Technology and Digital Finance Uprising in India, International Journal of Scientific & Technology Research, Vol.8.
- Peterson K Ozili (July 2020). Financial inclusion research around the world: A review, Financial inclusion research around the world

مواقع إنترنت: -

- الهيئة العامة للاستعلامات (١٧ أبريل ٢٠١٨). الشمول المالي، نحو التحول للاقتصاد الرقمي، متاح على الرابط التالي:http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

- World Bank (2014). Global Financial Development Report 2014 : Financial Inclusion, available at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16238.
- الهيئة العامة للاستعلامات (٧ يوليو ٢٠٢٠). استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).
- جريدة البورصة (٢٧ يوليو ٢٠٢٠). البنك الدولي: الشركات المصرية أصبحت أكثر قدرة على الوصول إلى التمويل، من خلال الرابط التالي: https://alborsaanews.com/2020/07/27/1369858
- البنك الدولي (٧ أكتوبر ٢٠٢٠). الفقر: عرض عام، من خلال الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview